الجزء الأول

الإطار المفهومي

-1-
الفكر والواقع

علاقتنا بالواقع أشد تعقيدا مما نظن وندرك. وهذا يصدق على البشر عموما. والمجتمع الأمريكي على وجه الخصوص يعاني من بعض النواقص والعيوب المحددة في موقفه من الواقع. ولسوف أناقش المشكلة العالمية الشاملة في الجزء الأول من الكتاب، والمشكلات المحددة التي تواجه المجتمع الأمريكي المعاصر في الجزء الثاني.

التفكير كجزء من الواقع

أعني بالواقع كل شيء موجود أو حادث فعلا. وجميع البشر الواعين، وأفكارهم وأفعالهم، جزء من الواقع أيضا. ولهذه الحقيقة، حيث يشكل تفكيرنا جزءا مما نفكر فيه، مضامين واسعة المدى ومقتضيات بالغة التأثير فيما يتعلق بتفكيرنا وبالواقع كليهما. فهي تضع عقبات كأداء أمام فهم الواقع، كما تجعله مختلفا عن فهمنا له. هذا التمييز الأخير لا ينطبق بالضرورة على أشكال الواقع الحقيقي كلها. فبعض جوانبه تسمح لنا باكتساب المعرفة، في حين أن بعضها الآخر لا يستجيب بسهولة للفهم النزيه المتجرد عن الأهواء، والواقع ككل ينتمي إلى هذه الفئة. والخط الفاصل بين ما يمكن/ وما لا يمكن معرفته بالضبط يعد من الأشياء التي يتعذر معرفتها. الأسلوب العلمي يستمر في اختراق هذه المجالات التي عدت سابقا حصينة ومنيعة ضد الاختراق. على سبيل المثال، كان الوعي ينتمي سابقا إلى مجال الفلسفة، لكنه أصبح الآن موضوعا للبحث العلمي.

المعرفة تمثلها العبارات الصادقة. ووفقا لنظرية تطابق الحقيقة مع الواقع، تعد العبارات صادقة وصحيحة إذا اتصلت بالحقائق. ومن أجل ترسيخ الصلة (بينها)، ينبغي على الحقائق والعبارات المعبرة عنها أن تكون مستقلة عن بعضها بعضا. هذا هو المطلب الذي لا يمكن تحقيقه حين يكون تفكيرنا جزءا مما نفكر فيه. ولا تظهر هذه الحالة المعقدة في كل جانب من جوانب الواقع. فحركة الأجرام السماوية (ووضع الزواحف للبيض مثلا) تحدث بمعزل عن رأينا وتفكيرنا بها. فهي أغراض للمعرفة.

لا ينطبق الأمر ذاته على الحالة التي نفكر فيها بالواقع ككل، أو الظواهر التي يسهم فيها البشر. فحين نشارك في الأحداث التي نفكر بها، تتفاقم التعقيدات وتتعاظم. إذ لا يقتصر الأمر على أن معرفتنا ناقصة، بل يصبح ـ وهذا هو الأهم ـ فهمنا الناقص والقاصر، أو عدم عصمتنا، جزءا من الواقع.

لا يمكن أن نعتمد على المعرفة وحدها عند اتخاذ القرار. فالواقع ليس مستقلا بل هو متوقف على قراراتنا. نتيجة لذلك، لا يمكن لقراراتنا أن تتطابق مع ما قد نفعله إذا امتلكنا جميع الحقائق ذات الصلة. بكلمات أخرى، لا يعد سلوكنا عقلانيا برمته. لكن هذه الطريقة في التعبير عن المسألة ليست سوى تشويه وتحريف لما يمكن للعقل البشري أن ينجزه. فهي تفترض إمكانية تأسيس القرارات – من حيث المبدأ – على أخذ جميع الحقائق ذات الصلة بعين الاعتبار. وهذا تشويه متجذر في عمق الطريقة التي ننظر عبرها إلى علاقتنا بالواقع. فمجرد حقيقة أننا نتحدث عن العلاقة بين الفكر والواقع تتضمن أن تفكيرنا منفصل إلى حد ما عما نفكر فيه. لكن الأمر ليس كذلك. فالعلاقة بين الفكر والواقع ليست قائمة

بين كيانين منفصلين بل بين جزء وكل. وليس من المنطقي الاعتقاد بأن بمقدورنا اكتساب معرفة موضوعية ونزيهة ومجردة لشيء ننتمي إليه، أو تأسيس قراراتنا على تلك المعرفة. ومع ذلك فإن هذا الاعتقاد شائع ومنتشر على نطاق واسع.

لقد أصبحنا نفكر بالواقع كشيء مستقل عن تفكيرنا، بمعنى أن الواقع قابع هناك في انتظار فهمه، وفهمه عبارة عن إيجاد صورة تتطابق معه في أذهاننا. هذا الرأي تعبر عنه نظرية تطابق الحقيقة (مع الواقع)*. وحين يكون الفكر والواقع منفصلين يمكن صياغة العبارات التي تتطابق مع الحقائق. لنفكر على سبيل المثال بهذه العبارة: «السماء تمطر». إنها عبارة صادقة وصحيحة، تعبر عن بعض ـ وليس كل ـ جوانب الواقع. وحين يشكل تفكيرنا جزءا من الواقع الذي نفكر فيه، يحدث شرخ في الانفصال بين الفكر والواقع. وبدلا من الصلة الأحادية الاتجاه بين العبارات وبين الحقائق، هنالك علاقة اتصالية ثنائية الاتجاه. الآن، لنفكر بالعبارة التالية: «أنت عدوي». ما أقوله قد يؤثر فيما تشعر به. ولربما تتصل العبارة بحقيقة ما، لكن الصلة لا تشير بدلالاتها إلى المعرفة، بسبب الاتجاه الثنائي في العلاقة. فلربما حولتك إلى عدو بدلا من مجرد الإقرار السلبي بأنك عدوي. لا يمكن معرفة الحقيقة لأنها متوقفة على ما نعتقده.

* تعرّف نظرية تطابق الحقيقة (مع الواقع)، في أكثر أشكالها صرامة، الحقيقة بأنها تطابق بنيوي بين ما هو صادق (معتقد، حكم، اقتراح، عبارة، جملة..) وما يجعله صادقا (حدث، حقيقة، حالة، وضع..). وبسبب الصعوبات التي تعترض مثل هذه العلاقة، كثيرا ما تتراخى النظرية لتصل إلى حد القول إن ما هو صادق هو صادق لوجود علاقة ذات صلة، دون أي تطابق بنيوي. وفي النسخة الأضعف (التي تبناها أرسطو) تصبح العبارة الصادقة هي تلك التي تصف الأشياء كما هي! ولربما لا تستطيع نظرية تطابق الحقيقة سوى تقديم معيار، وليس تحليلا، للحقيقة. (م)

مما يضع العلاقة بين الفكر والواقع تحت ضوء مختلف تمام الاختلاف عن ذلك الذي اعتدنا عليه. ونظرتنا إلى العالم لن تتطابق أبدا مع العالم كما هو لأننا جزء منه، وما نفكر فيه يصبح آليا جزءا مما يجب أن نفكر فيه. كأننا في محاولة فهم العلاقة بين الفكر والواقع نسدد رميتنا على هدف متحرك. والطريقة التي ننظر عبرها إلى العالم تغير العالم. وهذا يجعل المعرفة الكاملة أمرا يتعذر الوصول إليه. ومع ذلك، يمكن تحسين فهمنا، حتى وإن لم نبلغ مرتبة الكمال**

مفهوم الانعكاس

يشكل الإقرار بأن فهمنا للعالم الذي نعيش فيه يفتقد الكمال (باختصار: غير معصوم) خطوة كبرى إلى الأمام. فبدلا من التفكير بلغة العلاقة الأحادية الاتجاه التي تتطابق/ أو لا تتطابق فيها عباراتنا مع الحقائق، نحن بحاجة إلى أن نأخذ بالحسبان صلة تسير باتجاه معاكس. فكرنا يمارس تأثيرا في العالم الذي نعيش فيه. لا تتأثر به جميع جوانب الواقع، لكن تلك المتأثرة به يمكن فهمها بشكل أفضل بلغة العلاقة الثنائية الاتجاه بين الفكر والواقع.

نحن نسعى ـ من جهة ـ إلى فهم الوضع الذي نعيش فيه: أدعو ذلك بالوظيفة المعرفية. ومن ناحية أخرى، نحن نسعى لإحداث تأثير في

** يرجى ملاحظة الفارق المميز في طريقة استخدامي لكلمتي «معرفة» و «فهم». لا أريد أن أحدد الاختلاف بينهما- لأن ذلك سيوقعني في مشكلات لا نهاية لها – لهذا سوف أشير إليه فقط. المعرفة موضوعية، أما الفهم فهو ذاتي. المعرفة متصلة بنظرية تطابق الحقيقة والمنهج العلمي؛ أما الفهم فهو أكثر شخصانية وانحيازا. أقول أكثر انحيازا لأن من المتعذر على المعرفة تجنب الانحياز أيضا. وحين تكون المعرفة ناقصة، علينا العودة إلى الفهم.

العالم: وأدعو ذلك بالوظيفة التشاركية. والوظيفتان تعملان في اتجاهين متعاكسين، ويمكن أن تتداخل إحداهما بالأخرى. الوظيفة المعرفية تسعى لتحسين فهمنا. أما الوظيفة التشاركية فتسعى لإحداث تأثير في العالم. وإذا اشتغلت كل وظيفة بشكل مستقل عن الأخرى، يمكنها ـ نظريا ـ أن تخدم أغراضها بصورة مثالية. وحين يقدم الواقع بشكل مستقل، يمكن لآرائنا أن تتطابق معه. وإذا اعتمدت قراراتنا على المعرفة، فسوف تتطابق النتائج مع توقعاتنا. لكن ذلك لا يحدث، لأن الوظيفتين متقاطعتان: وعند نقاط التقاطع يمكن أن تتداخل إحداهما بالأخرى. لقد أعطيت التداخل اسما: الانعكاس. وحقيقة إطلاق اسم عليه لا تعني أنني اكتشفت شيئا جديدا؛ فقد خضعت الظاهرة للدراسة منذ القدم تحت أسماء مختلفة.

تتميز الحالات الانعكاسية بافتقاد التطابق بين آراء المشاركين والحالة الفعلية للأمور. لنأخذ «البورصة» على سبيل المثال، حيث يشتري الناس ويبيعون الأسهم بعد توقع أسعارها المستقبلية، لكن هذه الأسعار متوقفة على توقعات المستثمرين ولا يمكن اعتبار التوقعات معرفة. ففي غياب المعرفة، يجب على المشاركين إدخال نوع من الحكم، أو الحكم المتحيز، في عملية صنع القرار. وبسبب ذلك، فإن النتائج عرضة للتباعد عن التوقعات. ومن المهم إدراك أن الانعكاس يدخل عاملا من عدم اليقين وعدم القابلية للتوقع لا في نظرة المشاركين إلى العالم فقط، بل في الواقع الذي يكافحون فيه. ويمكن للواقع أن يصبح أبعد مما هو عليه إذا أسس المشاركون قراراتهم على المعرفة وحدها.

الظروف البعيدة عن التوازن

النظرية الاقتصادية السائدة مؤسسة على افتراض السلوك العقلاني. ويتيح هذا الافتراض لعلم الاقتصاد تحديد سعر التوازن. وأؤكد أن الحالات الانعكاسية لا تنزع بالضرورة نحو التوازن؛ وفي الحقيقة يمكن أن تكون بعيدة كل البعد عن التوازن النظري*. ومن أجل وصف مثل هذه الحالات استخدم عبارة «الظروف البعيدة عن التوازن». في الأسواق المالية، كثيرا ما تسود الظروف البعيدة عن التوازن، لكن ليس دائما. أطبق أيضا تعبير «الظروف البعيدة عن التوازن» على الأوضاع السياسية والاجتماعية. أما متى تسود مثل هذه الظروف بالضبط فيعد سؤالا مغريا ومثيرا لم يخضع لما يكفي من الدراسة لأن مفهوم الانعكاس لم يحظ بالاعتراف عموما.

كرست جهدي لدراسة الظروف البعيدة عن التوازن في النظرية والتطبيق. وكنت قد تعرضت لها في عمر مبكر حيث احتلت ألمانيا النازية هنغاريا عام 1944، ولو لم يرتب لي والدي أمر الحصول على هوية مزورة لتعرضت للإبادة لأنني يهودي. فأي وضع سيكون أبعد عن الوضع الطبيعي؟ ثم خبرت حكم النظام السوفييتي بكل ما يسمه من غرابة وشذوذ وتجاوزات، قبل أن أغادر هنغاريا إلى لندن وألتحق

---

* في مسار هذه المناقشة، سوف أستخدم فكرة التوازن ضمن معان دلالية متنوعة. هنا، أشير إلى «توازن التوقعات العقلانية» الذي يفترض أن توقعات المشاركين في السوق (بغض النظر عن الانحرافات العشوائية) تتوافق مع نموذج يضعه الاقتصاديون. ولسوف أستخدمه لاحقا بمعنى المدركات المتصلة بالواقع الأوسع نطاقا. وألمح في مكان آخر إلى التوازن العام الذي يضمن أفضل تخصيص للموارد. في هذه المعاني كلها يمكن تحقيق التوازن. هنالك أيضا الفكرة البسيطة للسعر المتوازن الذي يوضح السوق، ذاك التوازن يسود في الأسواق التي تؤدي وظائفها بشكل جيد على الدوام.

بكلية لندن للاقتصاد. هناك، تأثرت بفلسفة كارل بوبر التي صاغت بدورها فلسفتي. وحين أصبحت مدير صندوق للتحوط، تخصصت في الظروف البعيدة عن التوازن في الأسواق المالية وجمعت ثروتي من فهمها بشكل أفضل من معظم المشاركين في السوق. أما في مجال المساعدات الخيرية، فقد شاركت في انهيار الإمبراطورية السوفييتية ـ عملية بعيدة عن التوازن بامتياز. في كتابي «فتح النظام السوفييتي»، عقدت مقارنة تشبيهية مع دورة الانتعاش ـ الانكماش التي تميز الأسواق المالية. وفي وقت لاحق، طبقت المقاربة ذاتها في وصف سياسات إدارة بوش بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر.

إعادة التفكير بمفهوم السلوك العقلاني

ينحصر الانعكاس في قطاع محدد نسبيا من الواقع، لكن هذا القطاع يتمتع بأهمية قصوى بالنسبة لنا كمشاركين. إنه القطاع الذي نشارك ونؤثر فيه. ويتسم بالتداخل بين الوظيفتين المعرفية والتشاركية. ونتيجة لذلك، يكون فهمنا للوضع ناقصا ولقراراتنا عواقب غير مقصودة. ولا يمكن إلغاء التداخل، لكننا نستطيع عبر الإقرار بالانعكاس الاقتراب إلى فهم الواقع بشكل أفضل من التسليم بصحة فرضية السلوك العقلاني.

إذا تعذر تحقيق السلوك العقلاني، كيف يمكن له أن يلعب مثل هذا الدور المهم في نظرتنا إلى العالم؟ الجواب يكمن في أن السلوك العقلاني حالة مثالية تلغي العواقب والتبعات غير المقصودة. وفي حين أن المعرفة الكاملة أمر مستحيل، فإننا نحتل موقعا أفضل كلما زادت معرفتنا. إذ ظل المسعى إلى المعرفة معلما مميزا لحضارتنا.

تمتد جذور المواقف السائدة تجاه الواقع والمعرفة والحقيقة إلى عصر الأنوار. ففي ذلك الحين لم يمتلك البشر سوى معرفة قليلة نسبيا بقوى الطبيعة وقدرة أقل على التحكم بها، لكن المنهج العلمي قدم وعدا لا نهائيا في هذا السياق لأنه بدأ يفرز نتائج مهمة. كان من المناسب التفكير بالواقع كشيء موجود هناك وفي انتظار أن نكتشفه. فعلى الرغم من كل شيء، لم تكن حتى الأرض مكتشفة كلها في القرن الثامن عشر. وأعطى تجميع الحقائق وتأسيس العلاقة بينها ثمارا مفيدة. إذ اكتسبت المعرفة بطرائق مختلفة ومن جهات متعددة إلى حد بدت فيه الاحتمالات غير محدودة. كان العقل يكنس الخرافات التي ترسخت عبر القرون، ويولد إحساسا انتصاريا بالتقدم بدلا منها. أما النظرة السائدة للعالم فلم تضع حدا للوظيفة المعرفية؛ ولم تعترف إلا بصلة وحيدة الاتجاه بين التفكير والواقع، وتعاملت مع الواقع كمعطى مستقل يمكن فهمه بعبارات تتطابق مع الحقائق.

بلغت وجهة النظر هذه ذروتها في الوضعية المنطقية، الفلسفة التي ازدهرت في بدايات القرن العشرين في فيينا. تؤكد هذه الفلسفة على أن العبارات البليغة الأسلوب إما أن تكون صادقة أو كاذبة. أما التي لا تنتمي إلى أي من الفئتين فتعد بلا معنى. ويتعامل أتباع الوضعية المنطقية مع الحقائق والعبارات ككيانات منفصلة. والصلة الوحيدة بينها هي أن العبارات الصادقة تتطابق مع الحقائق والكاذبة لا تتطابق معها.

احتمال أن تشكل العبارات الحقائق جرى تجاهله غالبا لكن ليس كليا. فقد تركز الانتباه على مفارقة الكاذب. وأول من ذكر المفارقة فيلسوف كريت ابيمينيديس، حين قال إن أهالي كريت يكذبون دوما. فإذا كانت تلك حقيقة فإن العبارة صادقة. لكن إذا استطاع فيلسوف كريتي تقديم عبارة صادقة، فإن أهالي كريت لم يكذبوا دوما؛ ولذلك تعد عبارة

ابيمينيديس كاذبة. وقدم برتراند رسل، الفيلسوف البريطاني الذي نقل لودفيغ فيتغنشتاين إلى كامبردج من فيينا، حلا لمفارقة الكذاب. فقد ميز بين طبقتين: العبارات ذاتية الإحالة والعبارات التي ليست ذاتية الإحالة. ونظرا لتعذر تحديد قيمة حقيقة العبارات ذاتية الإحالة بوضوح، اقترح ضرورة استثنائها من عالم العبارات الهادفة وذات المعنى. ولربما ساعد هذا الحل في الحفاظ على الفصل القديم بين الحقائق والعبارات، لكنه منع الناس من التفكير بالقضايا التي تهمهم، أو حتى الوعي بذواتهم. أكد لودفيغ فيتغنشتاين على عبثية هذا الموقف، واختتم كتابه «رسالة منطقية فلسفية» بالقول إن على أولئك الذين فهموا الكتاب أن يدركوا أنه عبثي وبلا معنى. وبعد ذلك، تخلى عن الوضعية المنطقية وأصبح واحدا من مؤسسي الفلسفة التحليلية.

يبقى تراث التعامل مع الواقع بوصفه معطى مستقلا راسخا ومتأصلا في الطريقة التي ننظر بها إلى العالم. لنأخذ على سبيل المثال النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، المؤسسة على افتراض السلوك العقلاني. فقد بدأت مع افتراض المعرفة الكاملة، وهو افتراض أثر في علوم القرن التاسع عشر*. وينتظر من الأسلوب العلمي الذي يستحق اسمه، أن ينتج توقعات جلية وتفسيرات واضحة لا لبس فيها. ومن أجل تحقيق السعر المتوازن

* على أية حال، أدرك بعض المفكرين البارزين في القرن العشرين أن المعرفة ناقصة، وأن هذا يؤدي إلى صعوبات جوهرية في العقلانية الاقتصادية. على سبيل المثال ، قدم فريدريك هايك في نقده للتخطيط الاشتراكي الحجة على وجود تمايز جوهري بين العقلانية الفردية و«استخدام المعرفة التي لا تعطى لأحد بكليتها». انظر:

Individualism and an Economic Order (Chicago: University of Chicago Press, 1948); Frank Knight, Risk, Uncertainty and Profit (Boston: Houghton Mifflin, 1921); John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (New York: Harcourt, Brace, 1939).

الذي يتوازن عليه العرض والطلب، كان من الضروري الافتراض بأن الناس يعرفون ما يفضلونه ويدركون تماما الفرص التي تتاح لهم. ومن القضايا المسلم بها أن التفضيلات والفرص مستقلة عن بعضها بعضا. وكان ذلك موقفا عقلانيا يتخذ طالما كانت التفضيلات والفرص معروفة تماما. لكن على الرغم من كل شيء يتعذر معرفتها تماما إلا إذا قدمت بشكل مستقل.

ومن الأمور المعترف بها الآن على نطاق واسع أن افتراض المعرفة الكاملة ليس واقعيا، لكن لم يتم التخلي عن فكرة استقلال نطاق التفضيلات ومدى الفرص عن بعضهما بعضا. وما يزال الاقتصاديون مستمرين في البحث عن نقطة التوازن؛ وحين لا يستطيعون العثور عليها، يتحدثون عن توازنات متعددة. لقد حاولت التوكيد على أن هناك اتصالا انعكاسيا متبادلا بين القيم والفرص، وبين الجوانب الذاتية والموضوعية للواقع، لا يمكن بسببه معرفة القيم السائدة ولا الفرص المتاحة بشكل كامل، ولا يمكن تحديد نقطة التوازن. لكن نظرية الانعكاس التي أتبناها لم تحقق تقدما مهما. صحيح أن كليات التجارة والأعمال تدرسها، لكن معظم الاقتصاديين الأكاديميين يتجاهلونها*. لا يعتبر ذلك أمرا مفاجئا لأن نظرية الانعكاس

* رومان فريدمان يشكل استثناء بينهم. انظر:

Roman Frydman and Michael D. Goldberg, Imperfect Knowledge Economics: Exchange Rates and Risk (Princeton, NJ: Princeton University Press, forthcoming, 2007).

مفهوم الانعكاس يمكن إدراكه بشكل أفضل في مجال علم الاجتماع. فقد دعا الفين غولدنر في كتابه «الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي» (New York:) (1970 Basic Books)، إلى «علم اجتماعي انعكاسي» ـ وأصبح ذلك تيارا نافذا ومؤثرا في علم الاجتماع في السبعينيات والثمانينيات ـ لأنه أدرك أن علماء الاجتماع لاعبون فاعلون في الأحداث الاجتماعية والسياسية التي يصفونها، وانخراطهم في العالم يغير العمليات والأنساق التي يدرسونها. وقدم انتوني غيدنز الحجة على أن علم الاجتماع مرتبط بشكل فعال بمادته، حيث يساعد ـ جزئيا ـ على تشكيلها انعكاسيا. انظر: =

تعني ضمنا أن سعر التوازن، خصوصا في الأسواق المالية، لا يمكن تحديده دوما. إذ إن تقديم توقعات وتفسيرات واضحة كان علامة مميزة للمنهج العلمي، ولا يرغب الاقتصاديون الأكاديميون في التخلي عنه. فهم يدركون ـ بألم ـ أن الأسواق المالية كثيرا ما تبتعد عن التوازن النظري بدلا من أن تقترب منه، لكنهم يترددون في التخلي عن البحث عن توازن نظري. وحتى تفسيراتهم للفقاعات وغيرها من الاضطرابات المقلقة تقدم بلغة التوازن. مرة أخرى نقول إن ذلك أمر يمكن تفهمه. وأي نقاش حول عدم التوازن الدينامي يتضمن توازنا نظريا. وحين أتحدث عن الظروف البعيدة عن التوازن أستحضر أيضا مفهوم التوازن. وهذا يظهر مدى صعوبة مناقشة الواقع دون رسم خط فاصل بين جوانبه الموضوعية والذاتية ودون التعامل معها وكأنها منفصلة عن بعضها بعضا.

لقد شهدنا أكثر من مائتي سنة من التنوير؛ وخلال تلك الحقبة، ازداد وضوح الحدود المقيدة للعقل. وفي الحقيقة، تمظهرت هذه الحدود منذ البداية. الثورة الفرنسية أنكرت الترتيبات التقليدية القديمة وسعت إلى فرض المخطط العقلاني على شؤون البشر. انطلقت الثورة بحماس كبير، لكنها دخلت في عصر الإرهاب عام 1794. وظهر العديد من المخططات العظيمة منذ ذلك الحين، لكن لم ينجح أي منها كما كان مفترضا. وآن

= Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age (Stanford, CA: Stanford University Press, 1991).

أما هارولد غارفينكل، أبرز ممثلي المنهجية الاثنية، فأكد على أن علماء الاجتماع، مثل الأسماك الذهبية التي تسبح في حوض، يحللون ويدرسون بكل ثقة الأسماك الأخرى دون أن يتوقفوا لتمييز الحوض والماء اللذين يجمعانهم معها. انظر أيضا:

An Invitation to Reflexive Sociology by Pierre Bourdieu and Loic Wacquant (Chicago: University of Chicago Press, 1992).

الأوان للإقرار بأن فهمنا للواقع يتأصل فيه النقص وقراراتنا لا بد أن تفرز تبعات وعواقب غير مقصودة. يجب أن يخلي عصر العقل مكانه لعصر اللاعصمة. ويتحقق بذلك نوع من التقدم إلى الأمام.

لكن لسوء الحظ، تركنا عصر العقل خلفنا دون أن نتوافق مع حقيقة أننا غير معصومين عن الزلل والخطأ. فقد جرى التخلي عن قيم ومنجزات عصر الأنوار دون أن يحل محلها بديل أفضل. في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية (باستثناء الاقتصاد)، انتقل الموقف تجاه الواقع إلى الحد الأقصى المقابل. ومصطلح ما بعد الحداثة لا يعترف بالواقع بل بالسرديات. وأعتقد أن هذا الرأي زائف بقدر زيف وضعانية عصر التنوير. الحقيقة تكمن في مكان ما بينهما. هنالك واقع، لكنه ليس في متناولنا. ولا تقدم النسبوية المتطرفة لمجتمعنا ما بعد الحداثي معيارا مرضيا للتمييز بين الصدق والكذب، والصواب والخطأ. الناس محرومون ومتلهفون على درجة أكبر من اليقين. اليوم، يقود أمريكا رئيس جسور يطالب بالثقة التامة والولاء المطلق في الحرب على الإرهاب، لكن نتائج سياساته مختلفة اختلافا بينا عما دفع الناس إلى توقعه. لم نفهم بعد العلاقة بين التفكير والواقع ولم نتعلم التعامل بنجاح مع عدم معصوميتنا.

اللاعصمة

اللاعصمة قيمة سلبية. وفي الحقيقة، فإن كل تقدم نحققه في فهم العلاقة بين التفكير والواقع له دلالات ضمنية سلبية، لأنه يشمل تراجعا عن مرتبة الكمال. لكن هذا التفسير السلبي في حد ذاته عبارة عن تمظهر لعدم عصمتنا. إذ إن للإقرار بهذه اللاعصمة جانبا إيجابيا يجب أن يفوق

خسارة الكمال الموهوم. فما يفتقد الكمال يمكن تحسينه، ويمكن لعملية التحسين أن تتمظهر لا في تفكيرنا فقط بل في الواقع أيضا. وإذا كان الفهم الكامل أمر متعذر علينا، فإن المساحة المتاحة للتحسين لا نهائية. تفسيري للانعكاس متفائل أساسا ـ لكن يجب علي الاعتراف بأنني لست منيعا ضد اليأس، وذلك مع تقدمي في العمر والتقدم الضئيل الذي حققه التفسير الذي أتبناه.

استطعت تطوير نظرة متماسكة ومتساوقة ذاتيا للعالم اعتمادا على المبدأين التوأمين للانعكاس واللاعصمة. وهي ليست كاملة ولا متكاملة، لكنها ساعدتني كثيرا في فهم الواقع والمشاركة فيه. كما استهديت بها في الأسواق المالية والأعمال الخيرية معا. لا يمكن أن أحكم على مدى أصالة هذه النظرة. فهي تتعامل ـ على الرغم من كل شيء ـ مع قضايا تعامل معها كل منا. لقد قيل الكثير عن هذه الموضوعات بحيث لا يمكن أن أعد ما أقوله أصيلا. وفي الحقيقة، فإن ما هو أصيل لا بد أن يكون متعلقا بالخصوصية الفردية. ومن المؤكد أن الآخرين قالوا أشياء مشابهة بطرائق مختلفة. لقد تأثرت بالعديد من الكتب. وأدين بالفضل لها وإن لم أضع ثبتا بالمراجع.

ومع ذلك، أظن أن الطريقة التي جمعت عبرها الأجزاء معا فيها شيء من الأصالة. توصلت إلى هذه النتيجة حين راقبت الإطار المفهومي الذي تبنيته وتبين لي مدى ما تعرض له من سوء فهم واسع النطاق. فالعديد من المعلقين يقولون إنني لا أتجاوز مجرد زخرفة الواضح الجلي. لكن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحا لأن الإطار في صراع مع بعض النظريات المقبولة

عموما، مثل النظرية التي تقول إن الأسواق المالية تنزع إلى التوازن؛ كما أن تفسيري للأوضاع والحالات المحددة، مثل الحرب على الإرهاب، يتعارض مع الحكمة السائرة.

تأثير كارل بوبر

ارتقى تفكيري نتيجة العديد من التأثيرات والتجارب. أما أشد التأثيرات نفوذا وتغلغلا (بغض النظر عن تأثيرات والدي) فقد أتت من كارل بوبر، الذي كان مشرفا علي في السنة الأخيرة من دراستي في كلية لندن للاقتصاد. فلأنني عشت في حقبتي الاحتلال النازي والسوفييتي لوطني الأم، هنغاريا، صدمني كتاب بوبر «المجتمع المفتوح وأعداؤه» بقوة الكشف وحفزني على استكشاف فلسفة المؤلف. فقد قدم الحجة على أن الإيديولوجيتين النازية والشيوعية تشتركان معا في الزعم بامتلاك الحقيقة النهائية. ونظرا لاستحالة امتلاك البشر للحقيقة النهائية، توجب على الإيديولوجيتين كلتيهما الاعتماد على تفسيرات متحيزة ومحرفة ومشوهة للواقع؛ وبالتالي، لا يمكن فرض كل منهما على المجتمع إلا باستخدام الأساليب القمعية. وغايرهما مع مبدأ مختلف للتنظيم الاجتماعي يعتمد على الاعتراف بأن مزاعم امتلاك الحقيقة النهائية لا يمكن إثباتها. دعا بوبر هذا المبدأ بـ «المجتمع المفتوح»، وعرضه آملا أن يكون مفضلا على المخطط التنظيمي المحدد. لم يعرّف بالضبط ماذا يعني المجتمع المفتوح؛ وفي ضوء فهمنا القاصر، لم يرغب في الخوض في مسائل التعريفات. وعلى أية حال، يجب إعادة تعريف المجتمع المفتوح باستمرار من قبل الذين يعيشون فيه، وإلا قد يصبح مخططا تنظيميا محددا.

من الواضح أن مفهوم المجتمع المفتوح مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية، لكنه مفهوم ابستمولوجي (معرفي) وليس سياسيا. تاريخيا، برز مفهوم الديمقراطية من التفكير بدور السلطة في المجتمع. إذ نزع الناس إلى استخدام سلطتهم لتعزيز مصالحهم الخاصة، لا المصالح المشتركة أو الخير العام. ومن طرق حماية المصالح العامة الإصرار على فصل السلطات. وأصبح ذلك حجر الزاوية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية. فآباؤنا المؤسسون، خصوصا جيمس ماديسون وجون ادامز وتوماس جيفرسون، كانوا مدركين تماما لفهمنا القاصر، لكن ذلك لم يشكل الركيزة التي بني عليها الدستور. وتلك نقطة مهمة يجب تذكرها.

سبقت الديمقراطية الأمريكية ـ زمنيا ـ مفهوم المجتمع المفتوح. الدستور نتاج عصر العقل؛ أما المجتمع المفتوح فينتمي إلى عصر اللاعصمة. وأدى هذا الفارق إلى نتيجة غريبة: أمريكا مجتمع مفتوح لكنها لا تعي تماما مفهوم المجتمع المفتوح؛ ولو فهمته لما تمتع جورج بوش (الابن) بذلك القدر من الشعبية. وكما سأقدم الحجة، أمامنا الكثير لنتعلمه من مفهوم المجتمع المفتوح.

حقيقة أن المجتمع المفتوح مفهوم ابستمولوجي هي مصدر للقوة والضعف في آن معا. فقوتها الرئيسة تكمن في أنها تصل المجتمع المفتوح بمفهومي اللاعصمة والانعكاس لتوفير نظرة متسقة للعالم دون السقوط في شرك الإيديولوجية الدوغمائية. أما نقطة ضعفها الأساسية فهي تجاهلها لعلاقات السلطة التي تلعب دورا حاسما في تشكيل وصياغة الأحداث.

أنشأت شبكة من المؤسسات لتعزيز وترويج مبادئ المجتمع المفتوح، لكن كثيرا ما تعارضت دعوتنا مع إملاءات «السياسة العملية الواقعية». وأدركت

أن مبادئ المجتمع المفتوح غير كافية بحد ذاتها لتكون بمثابة مرشد هاد للعمل السياسي. ففي القرارات السياسية، هنالك حاجة لموازنة تشكيلة متنوعة من الاعتبارات؛ ومع ذلك، يجب إعطاء مبادئ المجتمع المفتوح ثقلا أكبر مقارنة بما تتلقاه تقليديا.

كارل بوبر متخصص أساسا في فلسفة العلوم. تمثلت بلهفٍ أفكاره حول المنهج العلمي بالقدر ذاته من التهلف على فكرته حول المجتمع المفتوح، لكنني أخضعت حجته للفحص النقدي وعارضته في نقطة بالغة الأهمية. فقد نادى بما دعاه «مبدأ وحدة المنهج العلمي»، أي تطبيق الأساليب والمناهج والمعايير ذاتها على دراسة الشؤون الاجتماعية والظواهر الطبيعية. كيف يمكن ذلك؟ المشاركون في الشؤون الاجتماعية يعملون على أساس الفهم القاصر وتدخل لامعصوميتهم عاملا من عدم اليقين في الشؤون الاجتماعية لا يوجد في دراسة الظواهر الطبيعية. ولا بد من تمييز الفارق بين المجالين.

سعيت للتعبير عن الفارق عبر استخدام مفهوم الانعكاس. وكان مفهوم الإحالة الذاتية قد خضع لتحليل مستفيض. لكنه يتعلق حصريا بمجال العبارات. وإذا عد الفصل بين عالم العبارات وعالم الحقائق تشويها وتحريفا للواقع، فلا بد من حدوث تأثير مشابه في عالم الحقائق. هذه هي العلاقة التي يسعى مفهوم الانعكاس للتعبير عنها. فالانعكاس آلية تغذية مرتجعة لا تؤثر في العبارات فقط (عبر تحويل حقيقتها إلى قيمة لا يمكن تحديدها) بل في الحقائق أيضا (عبر إدخال عامل من عدم اليقين في مسار الأحداث).

الانعكاس في الأسواق المالية

يعد ذلك كله على درجة عالية من التجريد، وبحاجة إلى بعض التفسيرات والشروح. في كتاب «خيماء التمويل»، أوردت العديد من الأمثلة المستخلصة من الأسواق المالية. حيث تشمل كل حالة نوعا من الدارة المصغرة بين الجوانب الذاتية والموضوعية للواقع؛ تتمظهر عادة على شكل صلة دائرية بين القيمة المنسوبة للكيانات والكيانات الواقعية ذاتها. وتؤدي في البداية إلى التعزيز الذاتي، لكنها في النهاية تأخذ صيغة أنساق الانتعاش ـ الانكماش، وتهزم ذاتها بذاتها وتفرز نتائج عكسية.

من النجاحات المبكرة التي حققتها كمدير لأحد صناديق التحوّط، استغلال ما دعي بازدهار التكتلات الذي تكشف في أواخر الستينيات. بدأ الأمر عندما أدرك مديرو بعض شركات التقانة المتقدمة المتخصصة في شؤون الدفاع أن معدل النمو التاريخي الذي تمتعت به شركاتهم لا يمكن الحفاظ عليه في أعقاب حرب فيتنام. فشركات مثل تكسترون (Textron) وال تي في (LTV)، وتيليداين (Tledyne)، بدأت تتملك الشركات الأقل نجاحا، وتسارع نمو أرباح أسهمها، وتضاعفت أسعارها/ أرباحها بدل أن تتقلص. لقد كانت شركات رائدة، شكل نجاحها نموذجا احتذته غيرها؛ وفيما بعد، استطاعت حتى الشركات العادية تحقيق أرباح كبيرة بمجرد تملك شركات أخرى. في نهاية المطاف، تمكنت أي شركة من تحقيق أرباح كبيرة بمجرد الوعد بتحسين نشاطها عبر امتلاك شركات أخرى.

طورت الإدارات تقنيات خاصة للحسابات عززت تأثير التملك. كما أدخلت تغييرات في الشركات التي امتلكتها: فقد نظمت عملياتها لتصبح

أكثر كفاءة، وتخلصت من الأصول والموجودات الزائدة، وركزت عموما على إجمالي الأصول، لكن هذه التغييرات كانت أقل أهمية من التأثيرات في أرباح السهم المسبقة نتيجة عمليات التملك ذاتها.

استجاب المستثمرون بكل حماس. في البداية، كان يتم الحكم على سجل كل شركة تبعا لأدائها الفردي الخاص، لكن أصبح الحكم يطلق تدريجيا على التكتلات كمجموعة. وبرز نمط جديد من المستثمرين، عرفوا باسم مديري الصناديق الاستثمارية الناشطين، أو المخاطرين، الذين أقاموا صلة جامعة خاصة مع مديري التكتلات. ووضعت خطوط الاتصال المباشرة التي تطورت بينهم وبين التكتلات «الأسهم التي لم تسجل في هيئة الأوراق المالية والبورصة» في أيدي مديري الصناديق الاستثمارية. وتعلمت التكتلات بالتدريج إدارة أسعار أسهمها إضافة إلى أرباحها.

الفكرة الخاطئة التي اعتمد عليها ازدهار التكتلات تمثلت في الاعتقاد بأن من الضروري تقويم الشركات وفقا لنمو أرباح السهم المسبقة بغض النظر عن الكيفية التي تحقق عبرها هذا النمو. واستغل هذه الفكرة المغلوطة المديرون الذين استخدموا أسهمهم التي تجاوزت أسعارها قيمتها الحقيقية لشراء شركات بشروط تفضيلية وبالتالي زاد تضخم قيمة أسهمهم. من وجهة نظر تحليلية، ما كانت للفكرة المغلوطة أن تظهر لو فهم المستثمرون الانعكاس وأدركوا أن بإمكان القيم المتضخمة أن تولد نموا في الأرباح.

توسعت التكتلات ولم يحقق الواقع التوقعات المأمولة في نهاية المطاف. وازداد عدد الناس المدركين للفكرة المغلوطة التي ارتكز الازدهار عليها

حتى وإن استمروا في ممارسة اللعبة. ومن أجل الحفاظ على زخم نمو الأرباح، تعاظمت عمليات امتلاك الشركات، وفي نهاية المطاف اضطرت التكتلات إلى إعادة الهيكلة وتحديد الحجم. وكان حدث الذروة محاولة سول شتاينبرغ من مجموعة ريليانس (Reliance) تملك كيميكال بنك (Chemical Bank): لكن المحاولة باءت بالفشل.

حين بدأت أسعار الأسهم بالهبوط، تغذى الانهيار على ذاته. وتضاءل التأثير الإيجابي لعمليات التملك في ربحية الأسهم المسبقة وغدا القيام بعمليات تملك جديدة طريقة غير عملية في نهاية المطاف. أما المشكلات الداخلية التي جرى إخفاؤها بدلا من التصدي لها خلال حقبة النمو الخارجي السريع فقد بدأت تظهر على السطح. وكشفت تقارير الأرباح مفاجئات غير سارة. أصيب المستثمرون بخيبة أمل وواجه المديرون أزماتهم الخاصة بهم: بعد حقبة النجاح المثير والمحفز، لم يكن هناك سوى عدد قليل من المديرين على استعداد لأن يشمروا عن سواعدهم ويتحملوا عنت إدارة الشؤون اليومية. ومثلما أبلغني أحد رؤساء الشركات: «لم أجد جمهورا أؤدي أمامه». تفاقم الوضع نتيجة الركود، وتفكك العديد من التكتلات الواعدة. وكان المستثمرون على استعداد لتصديق السيناريو الأسوأ، بل واجهه بعضهم فعلا. أما بالنسبة لغيرهم، فقد تبين أن الواقع أفضل من التوقعات، ثم استقر الوضع في نهاية المطاف. واستطاعت الشركات الناجية، التي استبدلت بإدارتها أخرى جديدة في أغلب الأحوال، الخروج من تحت الركام بالتدريج.

أفضل المواجهات التي خضتها توثيقا مع نسق الانتعاش ـ الانكماش المتوالي كانت عبر شركات الرهونات. وهي عبارة عن شكل خاص من

الشركات أقامته التشريعات القانونية. أما سمتها المفتاحية المميزة فتتمثل في أنها توزع نسبة 95% من الدخل التي تتلقاه، ويمكنها توزيع هذا الدخل معفى من ضريبة الشركات. بقيت الفرصة التي أتاحتها هذه التشريعات غير مستغلة غالبا حتى عام 1969، حين تأسس العديد من شركات الرهونات. كنت حاضرا آنذاك، ومسلحا بالخبرة التي اكتسبتها للتو من التكتلات، ومدركا لاحتمالات الانتعاش ـ الانكماش في أنشطتها. نشرت تقريرا بحثيا قدمت فيه الحجة على أن الطريقة التقليدية لتحليل شهادات الملكية (للأسهم والسندات) تحاول توقع المسار المستقبلي للأرباح ثم تقدر السعر الذي ربما يكون المستثمرون راغبين بدفعه مقابل هذه الأرباح. ولم تعد تلك الطريقة مناسبة لتحليل شركات الرهونات لأن السعر الذي يرغب المستثمرون بدفعه لشراء الأسهم يعد عاملا مهما في تحديد المسار المستقبلي للأرباح. وبدلا من توقع الأرباح والتقويمات المستقبلية بشكل منفصل، سوف نحاول توقع المسار المستقبلي للعملية ذاتية الدعم برمتها.

ومن ثم وضعت سيناريو من أربعة فصول، يبدأ من المبالغة في تقويم شركات الرهونات الأولى التي سمحت لها بتبرير المغالاة في القيمة عبر إصدار أسهم إضافية بأسعار مضخمة؛ ثم تأتي الشركات المقلدة التي تدمر هذه الفرصة. وينتهي (السيناريو) بإفلاس الشركات على نطاق واسع.

كان لتقريري تاريخ مثير. فقد ظهر في وقت كان فيه مديرو الصناديق الناشطون يعانون من خسائر ثقيلة نتيجة انهيار التكتلات. ونظرا لأن لهم الحق في حصة من الأرباح التي تحققها الصناديق التي يديرونها لكن دون أن تصيبهم الخسائر، نزعوا إلى التشبث بأي شيء يمكن أن يعوض

خسائرها بسرعة. وفهموا بالغريزة آلية العملية ذاتية الدعم لأنهم ساهموا فيها للتو وتلهفوا على لعب دور فاعل. لقي التقرير استجابة هائلة لم أدرك حجمها إلا حين تلقيت مكالمة هاتفية من مصرف في كليفلاند يطلب فيها نسخة جديدة، لأن النسخة الأصلية طبعت مرات ومرات بحيث لم تعد صالحة. لم يكن هناك سوى قلة من شركات الرهونات العقارية آنئذ، لكن المستثمرين سعوا بلهف لشراء أسهمها بعد أن تضاعف سعرها تقريبا بخلال شهر أو نحوه. ولد الطلب العرض، وظهرت مجموعة جديدة من الإصدارات في السوق. وحين تبين بكل وضوح أن مورد شركات الرهونات العقارية الجديدة لا ينضب، هبطت الأسعار بالسرعة التي ارتفعت بها. ومن الواضح أن قراء تقريري فشلوا في أن يأخذوا في الحسبان سهولة الدخول وسرعان ما صححوا خطأهم. ومع ذلك، ساعدت حماستهم في البداية على تقدم عملية التعزيز الذاتي الموصوفة في التقرير. الأحداث اللاحقة اتخذت المسار الذي أوجزه التقرير. وتمتعت شركات الرهونات العقارية بحقبة من الانتعاش لم يكن بالقدر الذي شهدته بعد نشره، لكن تبين أنها أطول مدة.

وظفتُ استثمارات ضخمة في شركات الرهونات العقارية وجنيت بعض الأرباح حين تجاوزت الاستجابة لدراستي البحثية حجم توقعاتي. لكن نجاحي جرفني معه بحيث وجدت لدي مخزونا كبيرا من الأسهم حين هبطت الأسعار. تشبثت بما لدي، بل اشتريت المزيد من الأسهم. وداومت على مراقبة السوق بدقة مدة سنة أو نحوها، وفي نهاية المطاف بعت ما أملكه من أسهم محققا أرباحا جيدة. ثم ابتعدت عن الميدان إلى أن بدأت المشكلات تظهر على السطح بعد بضعة أعوام. تعرضت لإغراء إنشاء «مركز

قصير» (بيع الأسهم تحسبا لانخفاض سعرها)، لكن عجزت عن ذلك نظرا لأنني لم أعد مطلعا على وضع الشركات. ومع ذلك، وحين أعدت قراءة التقرير الذي كتبته قبل عدة سنوات، استحثتني توقعاتي ذاتها على المباشرة بالمشروع؛ فقررت بيع مجموعة الشركات التي أملكها بشكل عشوائي إلى حد ما. علاوة على ذلك، ومع هبوط أسعار الأسهم، حافظت على المستوى ذاته عبر بيع أسهم إضافية لا أملكها فعلا (بيع على المكشوف). تحقق توقعي الأساسي، وأفلست معظم شركات الرهونات العقارية. وبالنتيجة، جنيت أرباحا تجاوزت نسبة 100% ـ وهي نسبة تبدو مستحيلة نظرا لأن الحد الأقصى من الأرباح في الأسهم التي لا تمتلكها فعليا وقت البيع هو 100% (التفسير يكمن في الاستمرار في بيع أسهم إضافية).

هنالك صلة دائرية مشابهة بين فعل التقييم والشركات التي تقيم أمكن ملاحظتها في حقبة الانتعاش والانكماش في عمليات الإقراض التي قامت بها المصارف الدولية خلال السبعينيات. فقد استخدمت المصارف ما دعي بنسب الدين لتقييم القدرة على الاقتراض (ومتانة المركز المالي) لدى البلدان المقترضة، لكنها لم تدرك حقيقة أن نسب الدين كانت تتأثر بأنشطة الإقراض إلا بعد فوات الأوان. قمت بتحليل النسق التسلسلي للأحداث والعديد من الحالات الأخرى في كتابي «خيماء التمويل» (1987). وشهدت/ أو شاركت في مختلف أنساق الانتعاش ـ الانكماش المتسلسلة منذ ذلك الحين، بما فيها انهيار آلية معدل الصرف الأوروبية عام 1992، وأزمة السوق عام 1997، وانتعاش سوق الإنترنت في أواخر التسعينيات، الذي تحول إلى انكماش عام 2000.

مثال معاصر

أعتقد أن سوق العقارات الآن عبارة عن فقاعة ضخمة. أما السبب فناجم عن تصميم البنك الاحتياطي الفيدرالي على عدم السماح بهبوط أسعار سوق الأسهم عام 2001 وتحوله إلى كارثة تعزز ذاتها بذاتها. فمعدل التمويلات الاتحادية أقل من 1%، ومؤسسات الرهونات العقارية شجعت حملة الأسهم على إعادة تمويل رهوناتهم وسحب الأسهم الزائدة. كما خفضت معايير الإقراض وأدخلت منتجات جديدة مثل الرهونات القابلة لتعديل معدلاتها، ورهونات «الفوائد فقط»، و«معدلات جذب المستثمرين». وشجع ذلك كله المضاربة في الوحدات السكنية. وبدأت أسعار البيوت بالارتفاع، مما ساعد على تعزيز المضاربة، وجعل أصحاب البيوت يشعرون بأنهم من الأغنياء؛ أما النتيجة فكانت انتعاشا استهلاكيا دعم الاقتصاد في السنوات الأخيرة. مرة أخرى نؤكد إمكانية أن نعزو الفقاعة إلى الدائرة القصيرة بين قيمة الأصول وفعل التقويم. ودعيت الدائرة بتأثير الشعور بالثراء.

الانعكاس كمعيار

يشتغل الانعكاس في الحياة الواقعية أيضا، لكن من الأصعب تحليله وإظهاره مقارنة بحاله في الأسواق المالية. أما السبب فيكمن في أن الانعكاس كلي الحضور. فهو لا يشكل انحرافا عن المعيار؛ لأنه هو المعيار. ومن أجل تقدير أهمية هذه النقطة علينا تجنب خطأ الخلط بين الانعكاس ونسق الانتعاش ـ الانكماش. الانعكاس يأتي متجسدا في العديد من الأشكال والأحجام. هنالك نظرية في الأسواق المالية، نظرية التوازن، كذبتها

أنساق الانتعاش ـ الانكماش المتسلسلة التي تحدث بين الحين والآخر. لكن لا توجد نظرية مشابهة يمكن كشف زيفها فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية أو الأحداث التاريخية، على الرغم من أن افتراضا عاما بالعقلانية تجذر في عمق نظرتنا إلى العالم منذ عصر الأنوار، وتعرض هذا الافتراض للتحدي من قبل مفهوم الانعكاس.

رأى عصر الأنوار العقل منفصلا عن الواقع. وعلى الرغم من أن الدماغ جزء من الجسم كما هو واضح، إلا أن الذهن يشكل كما هو مفترض ذكاء مجردا قادرا على التفكير العقلاني. وما كان لذلك أن يحدث دون شرخ يفصل بين الذهن والدماغ. إن طريقة عمل الدماغ تؤثر في الأسلوب المستخدم للتعبير عن الأفكار بواسطة اللغة.

نحن نملك القدرة على صياغة عبارات تتطابق مع الحقائق. لكن تلك القدرة بحد ذاتها جزء من الواقع. ولربما نتظاهر بالعكس. فقد نزعم أن العقل يشكل ذكاء مجردا قادرا على الحصول على المعرفة الكاملة، لكن ذلك ليس سوى زعم مدع يشوه الواقع.

رؤى مستمدة من العلم المعرفي

لا نستطيع تشكيل صورة عن الواقع دون تشويهه أو تحريفه. وأظهرت الاكتشافات الجديدة التي تحققت في ميدان العلم المعرفي أن المعلومات التي نجمعها ينبغي معالجتها قبل أن تدخل وعينا. لأن المعلومات نتلقاها على عرض موجة يتجاوز المليون، بينما يشتغل وعينا على عرض موجة لا تتجاوز الأربعين. كما بينت التجارب أن عملية المعالجة تستغرق حوالي

نصف ثانية؛ وبالتالي، يتخلف وعينا عن الواقع بهذا المقدار*. هذا التأخير الكبير يمنع الوعي من التحكم بالعديد من ردود أفعالنا. إذ يتطلب لعب التنس أو عزف الكمان مثلا سلوكا لا يتحكم به الوعي؛ لهذا السبب يجب على لاعبي التنس وعازفي الكمان بذل جهد كبير في التدريب لتنمية ردود أفعالهم الانعكاسية.

طور الوعي في حقبة متأخرة نسبيا في الدماغ. الفكر أبعد ما يكون عن التجريد، فهو جزء لا يتجزأ من وظائف الدماغ الأكثر بدائية. والصلة الرابطة بين العقل والدماغ تتمظهر في اللغة التي نستخدمها في صياغة حججنا. الصالح في القسم في القسم العلوي والأمامي، والطالح في القسم الأسفل والخلفي. واكتشف العلم المعرفي في وقت مبكر أن لا مكان للعقل دون العاطفة. في أيلول/ سبتمبر 1848، أدى انفجار تعرض له فينياس كيج، وهو ملاحظ عمال كانوا يشيدون سكة حديد روتلاند ـ بيرلنغتون، إلى تلف أصاب معظم الفص الجبهي من دماغه، والعجيب أن وظائفه الذهنية لم تتأثر، لكن شخصيته تغيرت وأصبح منحرف المزاج وغير أهل للثقة**. أثارت حالته الانتباه. ومنذ ذلك الحين جرى استكشاف الصلة بين العقل والعاطفة، واستغلتها صناعة الإعلانات الدعائية أولا ثم الناشطون السياسيون. إذ اكتشف هؤلاء أن مناشدة العواطف أكثر فعالية من التماس العقل. وقام فرانك لونتز، وهو مستشار سياسي يعمل لصالح المنظمات

* Tor Norretranders, The User Illusion: Cutting Consciousness Down to Size (New York: Penguin, 1999).

** Antonio Damasio, Descartes' Error: Emotion, Reason, and the Human Brain (New York: Penguin Putnam, 1994).

اليمينية، بتأطير الرسالة وتطويرها. ويعد مسؤولا عن العبارات الشعارية الشائعة (في الولايات المتحدة) مثل: «الارتياح من الضرائب»، و «ضريبة الموت»، و «قانون السماوات الصافية»، و«لن نتخلى عن الأطفال»..

فضح جورج لاكوف، العالم المتخصص في العلم المعرفي، أسلوب عمل فرانك لونتز، لكنه لم ينجح في تقديم الترياق. فقد ألف كتابا (بالاشتراك مع مارك جونسون) قدم فيه الحجة على أن التمييز بين الذهن والدماغ اعتقاد خاطئ ضلل الفلسفة على مر العصور*. صحيح أنه خاطئ، لكنه مثمر أيضا. فمفهوم الذكاء المتحرر عن الجسد فتح المجال أمام السعي إلى الحقيقة مما أفرز نتائج مؤثرة. ولا بد من الاعتراف بأن تشويه الواقع ظل متأصلا في تلك النتائج، وما زلنا نعاني من عواقبه.

الاعتقادات الخاطئة المثمرة

أدعو الفصل بين الفكر والواقع بالاعتقاد الخاطئ المثمر. وهو ليس الوحيد، فالاعتقادات الخاطئة المثمرة وفيرة في التاريخ. وأستطيع التوكيد على أن جميع الثقافات مؤسسة على اعتقادات خاطئة مثمرة. وهي مثمرة لأنها تزدهر وتعطي نتائج إيجابية قبل اكتشاف عيوبها ومثالبها؛ وهي خاطئة لأن فهمنا للواقع قاصر فطريا.

تستتبع لا عصمتنا استحالة تأسيس الترتيبات الاجتماعية على المعرفة أو العقل فقط؛ إذ يجب أن تشمل أيضا الأحكام المتحيزة والمسبقة المتراكمة

* George lakoff and Mark Johnson, Philosophy in the Flesh: The Embodied Mind and Its Challenge to Western Thought (New York: Basic Books, 1999).

للمشاركين. أما مجموع هذه الأحكام فيوصف بأنه «ثقافة». وهذا هو الأس الذي يرتكز عليه زعمي بأن الثقافات جميعا قد بنيت على اعتقادات خاطئة مثمرة.

تختلف الثقافات وتتباين. وتعد هذه الاختلافات دليلا يثبت أن الأحكام المتحيزة وغيرها من أشكال الفهم القاصر مهمة في تشكيل الواقع. لكن هذه الملاحظة لوحدها لا تثبت شيئا. ومن أجل تزويد نظرية الانعكاس بالمضمون هنالك حاجة إلى أمر آخر. لقد حاولت استيفاء هذا المطلب عبر تحليل الأوضاع البعيدة عن التوازن حيث تبتعد المدركات عن الواقع. ويمكن لتحديد مثل هذه الأوضاع أن يمضي مسافة بعيدة لإظهار أن التفسير السائد للواقع مشوه ومحرف إلى حد ما. وفي سبيل هذه الغاية، حاولت تطبيق نظرية الانتعاش ـ الانكماش على الحالات التاريخية. في كتاب «فتح النظام السوفييتي» قمت بتحليل نهوض وسقوط الشيوعية السوفييتية بوصفهما نسق انتعاش ـ انكماش تسلسلي، وفي كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي»، عقدت مقارنة بين سياسات إدارة بوش وفقاعة سوق الأسهم. ولربما تتميز هذه المحاولات بنفاذ البصيرة، لكن تفتقد الشمول نظرا لأنها تشكل معلما مميزا لنظرية الانعكاس التي لا تزعم أنها تغل تفسيرات أو توقعات معينة.

تجارب وخبرات من الأوضاع البعيدة عن التوازن

أجد تجاربي الشخصية أكثر إقناعا. لقد لعبت الأوضاع البعيدة عن التوازن دورا مهما في حياتي. وفي الحقيقة، تعود تجاربي مع الأوضاع

البعيدة عن التوازن إلى ما قبل ولادتي! فحين اندلعت الحرب العالمية الأولى تطوع والدي، وكان شابا شديد الطموح، للخدمة في جيش الإمبراطورية النمسوية ـ الهنغارية. وأسره الروس ونفوه إلى سيبيريا. وبسبب طموحه، أصبح رئيس تحرير صحيفة كان يصدرها الأسرى. كان اسم الصحيفة «اللوح الخشبي» لأن المقالات المكتوبة بخط اليد كانت تعلق على لوح خشبي؛ بينما اعتاد الكتاب الاختباء خلف اللوح لسماع تعليقات القراء. اشتهر والدي إلى حد أنه انتخب ممثلا عن الأسرى. وحين فر بعض الجنود الأسرى من معسكر مجاور قتل الممثل عنهم انتقاما. وبدلا من انتظار حدوث الأمر ذاته في معسكره، نظم والدي جماعة وقاد عملية فرار. كانت خطته تتمثل في بناء طوف والإبحار به نحو المحيط، لكن معرفته بجغرافية المنطقة كانت ناقصة؛ إذ لم يكن يعلم أن جميع أنهار سيبيريا تصب في المحيط المتجمد الشمالي. وجرف التيار أفراد المجموعة عدة أسابيع قبل أن يدركوا أنهم متجهون نحو المحيط المتجمد الشمالي، وتطلب الأمر عدة أشهر قبل العودة إلى الأماكن المأهولة في الطرف الآخر من غابات التايغا. في تلك الأثناء، اندلعت الثورة الروسية وعلقوا في خضمها. وبعد عدد من المغامرات استطاع والدي العثور على طريقة للعودة إلى هنغاريا؛ ولو بقي في المعسكر لوصل إلى الوطن في وقت أسرع.

عاد والدي إلى الوطن شخصا آخر. فتجاربه خلال الثورة أثرت فيه بشكل عميق. فقد طموحه ولم يعد يريد شيئا من الحياة سوى الاستمتاع بها. ونقل إلى أولاده قيما مختلفة عن تلك السائدة في البيئة التي عشنا فيها. لم تكن لديه رغبة في تجميع ثروة أو في التحول إلى شخصية اجتماعية بارزة. بل على العكس، لم يعمل إلا ليكسب ما يكفي من المال

لتلبية الحاجات المعيشية دون الوقوع في حبائل الديون. أذكر أنه أرسلني في عيد الميلاد إلى أحد عملائه لاستدانة مبلغ من المال لقضاء إجازة، وساءت طباعه فيما بعد إلى أن كسب ما يكفي من المال لتسديد الدين. أمضى وقتا طويلا مع أولاده. اعتدت لقاءه بعد المدرسة في بركة السباحة، وبعد السباحة كان يروي لي فصلا من مغامراته السيبيرية. تأثرت كثيرا بهذه الحكايات وعرفت أن هنالك أوقاتا لا يمكن فيها تطبيق القواعد العادية، فإذا اتبعتها قضي عليك.

حين احتلت ألمانيا النازية هنغاريا في آذار/ مارس 1944، وضع مبادئه الأخلاقية موضع التطبيق. وكان أفضل استعدادا من الناحية الذهنية مقارنة بأغلبية الناس، ولم يتردد في العمل وفقا لمعتقداته. حصل على أوراق هوية مزورة وأعد الترتيبات اللازمة للعيش بالهوية المزورة، لا بالنسبة لأفراد عائلته فقط، بل لكثير من الناس الآخرين. صحيح أنه حصل على المال من بعض زبائنه، لكنه ساعد الكثيرين مجانا. استغرقه العمل تماما، وكانت تلك أكثر فترات حياته إثارة ونشاطا*.

شكلت سنة 1944 خبرة تكوينية في حياتي. كنت في الرابعة عشرة وأكن إعجابا لا حد له بوالدي. تمثلت وتبنيت نظرته إلى العالم برمتها. وكما قلت مرارا، مثلت سنة الاحتلال الألماني تجربة إيجابية على نحو غريب بالنسبة لي. فقد واجهنا خطرا محدقا مميتا وكان الناس يهلكون حولنا، لكننا لم نكتف بتدبر أمر البقاء على قيد الحياة فقط بل الخروج

* Tivadar Soros, Masquerade: dancing Around Death in Nazi-Occupied Hungary (New York: Arcade Publishing, Inc., 2001). Originally published in Esperanro, MaskeradoCirkau La Morto: Nazimondo en Hungarujo (J. 1965 and Roterdam: Universala Esperanto-Asocio, 2001).

من المحنة منتصرين لأننا تمكنا من مد يد العون إلى العديد من الناس. كنا في صف الملائكة وانتصرنا على ظروف معاكسة وكاسحة. فما الذي يطلبه فتى في الرابعة عشرة أكثر من ذلك؟

بعد المغامرات المثيرة خلال مرحلة الاضطهاد النازي، أخذ الوضع بالتدهور مع بدء الاحتلال السوفييتي. استمرت المغامرات في البداية، وتمكنا من المناورة بنجاح في الأوضاع الخطرة. القنصلية السويسرية استخدمت والدي ليعمل كضابط ارتباط مع قوات الاحتلال السوفييتية. فقد كانت القنصلية السويسرية ترعى مصالح الحلفاء آنذاك، ولذلك كانت وظيفته مهمة. وحين أسست القوى الحليفة مكاتبها التمثيلية، تقاعد والدي لشعوره بأن العمل لصالح الحلفاء سرعان ما سيفتضح أمره. وكان قراره حكيما – فقد تجنب المضايقات والاضطهاد التي كان سيتعرض لها لاحقا. لكن الوضع بدأ يصبح رتيبا ومملا وثقيل الوطأة على فتى اعتاد المغامرة. كما اعتقدت أن من غير السليم بالنسبة لشاب في الخامسة عشرة أن يفكر كوالده البالغ من العمر خمسين عاما. أبلغته أنني أريد مغادرة البلاد. سألني: «إلى أين؟». أجبت: «إلى موسكو للتعرف على الشيوعية، أو إلى لندن من أجل هيئة الإذاعة البريطانية». قال: «أعرف الاتحاد السوفييتي تمام المعرفة وبمقدوري إخبارك كل شيء عنه». وبذلك، بقي أمامي خيار لندن. لم يكن من السهل السفر إلى هناك، لكنني وصلتها في أيلول/ سبتمبر 1947.

كان العيش في لندن محبطا ومخيبا للآمال. كنت وحيدا بلا مال ولا أصدقاء. وبعد حياتي المترعة بالمغامرات، ملأني الرضا عن النفس والقيمة الذاتية، لكن الناس في لندن لم يهتموا بأمري. كنت غريبا،

واكتشفت معنى الوحدة. مر علي يوم نفذ به ما لدي من مال، بعد أن دفعت ثمن وجبة طعام بارد في «ليونز كورنر هاوس». قلت في نفسي: «لقد لمست الحضيض ولا بد أن أنهض. ولسوف تكون هذه تجربة ثمينة». لكن تبين لي أنها شكلت عائقا لا قوة مساعدة، لأنني حرصت مذاك على عدم ملامسة الحضيض مرة أخرى.

مبدأ عدم اليقين الإنساني

أروي هذه الأحداث لأظهر التجارب التي ستشكل الإطار المفهومي الذي تبنيته. الاضطهاد النازي، الاحتلال السوفييتي، والعيش مفلسا في لندن، حددت جميعا الأوضاع البعيدة عن التوازن. تعلمت في سن مبكرة أن الظروف الواقعية يمكن أن تختلف أشد الاختلاف عن تلك المتوقعة في العادة، والنظرة السائدة لا تناسب غالبا هذه الظروف الواقعية. إذ يمكن للفجوة بين المدركات والواقع أن تصبح أحيانا هوة لا قرارة لها.

انشغلت بدراسة هذه الفجوة. وفي معرض تطوير مفهوم الانعكاس، بدأت أنظر إلى المعتقدات المغلوطة وغيرها من أشكال سوء الفهم والأفكار الخاطئة بوصفها عنصرا سببيا أثر في صياغة التاريخ. وفي الحقيقة، بدأت أبالغ في تقدير أهمية الأحكام المتحيزة والتفسيرات المحرفة في تقرير سيرورة الأحداث. وزعمت أنها أعطت التاريخ طبيعته الفريدة التي يتعذر عكسها أو إبطالها؛ لكن تلك نظرة مشوهة دون ريب بسبب العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في التاريخ إلى جانب الانعكاس. وتبين لي أنها نظرة مشوهة مفيدة لأنها لفتت انتباهي إلى ظاهرة أهملت على نحو غريب آنذاك، ألا وهي الفقاعات المالية. ويمكن أن تعد نظرتي إلى التاريخ اعتقادا خاطئا مثمرا.

ومثلما رأينا، يدخل الانعكاس عاملا من عدم التحدد أو عدم اليقين في تفكير المشاركين بالحالة التي يشاركون فيها. مبدأ عدم اليقين يشتغل أيضا في الفيزياء الكمية، لكنه مختلف عن مبدأ عدم اليقين في الشؤون المتعلقة بالبشر. مبدأ عدم اليقين الذي قال به فيرنر هايزنبرغ يحكم سلوك الجزيئات الكمية بغض النظر عما إذا كانت مدركة أم لا. وبالمقابل، يمكن لسلوك المشاركين المفكرين أن يتأثر بما يفكرون به (أو ما يفكر به غيرهم). ولهذا يضع مبدأ عدم اليقين البشري عقبة كأداء أمام الدراسة العلمية للسلوك البشري. ومثلما ذكرت آنفا، تأثرت تأثرا عميقا بكارل بوبر، وقبلت على وجه العموم تفسيره للمنهج العلمي دون تحفظ مقارنة بمعظم فلاسفة العلوم المعاصرين، لكنني أسفت لإخفاقه في إدراك طبيعة وأهمية هذه العقبة.

مراجعة خطة كارل بوبر للمنهج العلمي

وضع كارل بوبر خطة بسيطة ورشيقة للمنهج العلمي مكونة من ثلاثة عناصر وثلاث عمليات. العناصر الثلاثة هي الشروط الأولية، والشروط النهائية، والتعميمات الصائبة في كل زمان ومكان أو القوانين العلمية. أما العمليات الثلاث فهي التوقع، والتفسير، والاختبار. حين تجمع الشروط الأولية مع القوانين العلمية تعرض توقعا. أما حين تضاف الشروط النهائية إلى تلك القوانين فتعرض تفسيرا. وبهذا المعنى، تعد التوقعات والتفسيرات متناظرة. الحلقة المفقودة في هذه الخطة هي إثبات القوانين. وهذا يمثل إسهام كارل بوبر الخاص في فهمنا للمنهج العلمي. فقد أكد أن القوانين العلمية يتعذر إثباتها؛ ولا يمكن إلا تكذيبها. هنا يتدخل الاختبار. إذ يمكن

اختبار القوانين العلمية عبر اقتران الشروط الأولية مع الشروط النهائية. فإذا أخفقت في التوافق مع القانون العلمي المعني فإن القانون مغلوط. ولربما يكفي مثال واحد لا يتوافق مع القانون لكي يدحض صحة التعميم، لكن لا يكفي أي عدد من الأمثلة لإثبات صحة التعميم بشكل مطلق. وبهذا المعنى هنالك لا تناظر بين الإثبات والتكذيب. وهكذا، يشكل التناظر بين التوقع والتفسير وعدم التناظر بين الإثبات والتكذيب معلمين بارزين في خطة كارل بوبر.

برأيي، يعد التوكيد على تعذر إثبات صحة القوانين العلمية أعظم إسهام لكارل بوبر في الفلسفة. فقد حل مشكلة الاستقراء التي يستحيل حلها لولاه. فانطلاقا من أن الشمس تشرق من الشرق كل يوم منذ الأزل، كيف نتأكد من أنها ستستمر على هذه الحال إلى الأبد؟ تلغي خطة بوبر الحاجة إلى اليقين. إذ يمكننا قبول التعميمات العلمية بوصفها صحيحة مؤقتا حتى تنقض وتدحض وتكذب. يؤكد هذا التفسير على الدور المحوري الذي يلعبه الاختبار في المنهج العلمي. ويرسخ عملية حاسمة الأهمية تتيح للعلم أن ينمو ويبتكر.

تعرض العديد من جوانب خطة بوبر للنقد من قبل الفلاسفة المحترفين. على سبيل المثال، يؤكد بوبر على أنه كلما اشتدت صرامة الاختبار الذي ينجح فيه التعميم، كلما تعاظمت قيمته. لكن الفلاسفة يضعون إمكانية قياس صرامة الاختبارات وقيمة التعميمات موضع المساءلة. ومع ذلك، يعد توكيد بوبر مبررا وعمليا بشكل كامل بالنسبة لي، وقمت بإثبات صحته في الأسواق المالية. فكلما زاد تعارض الافتراضات الاستثمارية التي تبنيتها مع النظرة السائدة عموما، تعاظمت الأرباح المالية التي جنيتها حين تثبت

صحة الافتراضات. على هذه الأرضية، أستطيع الزعم أنني قبلت خطة بوبر دون تحفظ مقارنة بآراء الفلاسفة المحترفين الآخرين.

ومثلما لاحظت آنفا، عارضت بوبر في مسألة واحدة. فهو يؤكد على ما دعه مبدأ وحدة المنهج، أي تطبيق المناهج والمعايير ذاتها على العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية معا. لا أوافقه الرأي على ذلك. لأنني أعتقد أن ما أدعوه مبدأ عدم اليقين البشري يشكل عقبة تعيق العلوم الاجتماعية وحدها؛ العقبة تدق إسفينا بين العلوم الطبيعية والاجتماعية. ويظل موقع هذا الإسفين بالضبط موضع خلاف وجدال. في أي جانب تقع علوم الحياة، مثل علم الوراثة؟ ليس ثمة حاجة لرسم خط فاصل صارم من أجل الزعم بأن العلوم الاجتماعية تواجه عقبة كأداء غائبة عن ميدان العلوم الطبيعية، متمثلة في مبدأ عدم اليقين البشري.

لكن المنهج العلمي ليس القضية الرئيسة. كيف يمكن للمشاركين اتخاذ أفضل القرارات حين لا يستطيعون تأسيسها على المعرفة؟ ذلك هو لب المعضلة. الفجوة الفاصلة بين الإدراك والواقع حتمية ويتعذر تفاديها، ولا بد أن تسبب بعض الاختلاف بين النتائج والتوقعات. المهم حجم الفجوة وحدة العواقب المعاكسة غير المقصودة. فكيف يمكن حصرها عند الحد الأدنى؟ تلك هي المسألة التي شغلتني على صعيدي النظرية والتطبيق.

هذا هو السياق الذي وجدت فيه خطة بوبر للمنهج العلمي ملهمة. فهو يظهر أنه حتى في العلوم الطبيعية، حيث يمكن تأسيس علاقة رابطة بين العبارات والحقائق، من الضروري الحفاظ على العملية النقدية والموقف النقدي. فكم تبلغ أهمية الانخراط في التفكير النقدي في المجالات الأخرى

حيث عدم اليقين أكبر بكثير؛ قادني ذلك إلى مفهوم المجتمع المفتوح، المؤسس على الإقرار بعدم وجود من يمتلك الحقيقة النهائية المطلقة.

مسلمة اللاعصمة الراديكالية

سوف أسهب في تفصيل المجتمع المفتوح في الفصل التالي، لكن قبل ذلك أريد إضافة نقطة حول الفهم القاصر أو عدم العصمة. على وجه العموم، أتفق مع موقف بوبر، لكنني أدفعه خطوة أبعد. فهو يؤكد على أننا ربما نكون على خطأ. أما أنا فأتبنى فرضية عملية تؤكد أننا لا بد أن نخطئ. أدعو هذه الفرضية مسلمة اللاعصمة الراديكالية. وقد أسستها على الحجة التالية: نحن قادرون على اكتساب رؤية ما للواقع، لكن كلما زاد فهمنا للواقع تعددت جوانبه التي تحتاج إلى الفهم. ولأننا نواجه هذا الهدف المتحرك، فنحن عرضة لأن نضاعف عبء المعرفة التي اكتسبناها عبر توسيعها لتشمل مجالات أخرى لا تنطبق عليها. وبهذه الطريقة، لا بد أن تفسح حتى التفسيرات الصحيحة للواقع مكانا لبروز التفسيرات المحرفة والمشوهة له. هذه الحجة مشابهة لمبدأ بيتر، الذي يؤكد أن الموظفين الأكفاء يتلقون الترقيات حتى بلوغ مستوى عدم الكفاءة.

النتائج التي توصلت إليها علوم اللغة المعرفية تدعم موقفي وتسنده. فقد أظهر جورج لاكوف (وغيره) أن اللغة تستخدم الاستعارات التشبيهية لا المنطق الصارم الدقيق. والاستعارات تعمل عبر نقل ملاحظات أو سمات من مجموعة ظروف إلى أخرى، والشطط في ذلك أمر محتم تقريبا. وأفضل مجال لرؤية هذا في حالة المنهج العلمي. فالعلم أسلوب ناجح جدا لاكتساب المعرفة. وهو بذلك يبدو متناقضا مع مسلمة اللاعصمة

الراديكالية، التي تؤكد على عدم عصمتنا عن الخطأ والزلل. لكن العملية أصابها الشطط. فنظرا للنجاح الذي حققته العلوم الطبيعية، تجاوزت العلوم الاجتماعية الحدود في محاكاتها للعلوم الطبيعية.

لنفكر بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية. ففي استخدامها لمفهوم التوازن، حاكت الفيزياء النيوتونية. لكن في الأسواق المالية، حيث تلعب التوقعات دورا مهما، لا يتطابق التوكيد على نزوع الأسواق نحو التوازن مع الواقع الحقيقي. ولجأت نظرية التوقعات العقلانية إلى تحريفات وتشويهات كبيرة لإيجاد عالم مصطنع ومختلق يسوده التوازن، حيث جرى تكييف الواقع الحقيقي ليناسب النظرية بدلا من إجراء العكس. هذه هي الحالة التي تنطبق عليها مسلمة اللاعصمة الراديكالية.

حتى حين فشل المفكرون الاجتماعيون في استيفاء قواعد ومعايير المنهج العلمي، سعوا إلى تلبيس نظرياتهم بلبوس العلم لكي تنال الرضى والقبول. فقد أكد كل من سيغموند فرويد وكارل ماركس على أن نظرياته تحدد مسار الأحداث في المجال الذي عمل فيه لأنها علمية (في ذلك الوقت، كان من المتوقع من القوانين العلمية أن تكون حتمية وجبرية). ونجح بوبر في نزع القناع عنها، خصوصا نظريات ماركس، عبر إظهار تعذر اختبارها وفقا لخطته؛ ولذلك فهي ليست علمية. لكن بوبر لم يقطع شوطا كافيا. إذ لم يعترف بأن دراسة الظواهر الاجتماعية تواجه عقبة كأداء غائبة عن ميدان العلوم الطبيعية – مبدأ عدم اليقين البشري. وكعاقبة لذلك، لم ينتج تقليد العلم الأعمى الذي افتقد الابتكار الإبداعي تمثيلا كافيا للواقع الحقيقي. فمفهوم التوازن العام ومفهوم التوقعات العقلانية بعيدان جدا عن الواقع. ويقدمان مثالا يثبت كيف تصبح المقاربة التي تفرز نتائج صحيحة عرضة

للمبالغة في الاستغلال والثقل إلى حد تفقد عنده صوابيتها.

لنفترض أن اعتراضاتي على مفهومي التوازن العام والتوقعات العقلانية حازت عموما على الدعم والتأييد وجرى التخلي عن النظريات الأخرى؛ في هذه الحالة لن تخدم كنماذج لمسلمة اللاعصمة الراديكالية. وهذا يظهر العيب الفاضح في المسلمة: فهي ليست صحيحة وصادقة بالضرورة. ومثلما لم يقطع بوبر شوطا كافيا، بالغت أنا في تجاوز الحد، فالإفراط، كالتفريط، فيه تطرف وغلو. إذ ليس من المحتم علينا أن نخطئ في كل حالة وكل وضع. كما يمكن تصحيح الأفكار الخاطئة والاعتقادات المغلوطة.

أين يترك ذلك كله المسلمة التي أتبناها؟ إذا كانت نظرية علمية فلسوف يثبت خطؤها لأن مثالا واحدا يكفي لتكذيب النظرية كما تؤكد خطة بوبر. لكن المسلمة ليست نظرية علمية، بل افتراض عملي، وبالتالي فهي تشتغل بنجاح ملحوظ. وتشدد على التباعد ما بين الواقع وإدراك المشاركين فيه له، كما تركز بؤرة الانتباه على الأفكار الخاطئة والاعتقادات المغلوطة باعتبارها عاملا سببيا مؤثرا في التاريخ. وهذا يقودنا إلى تفسير محدد للتاريخ يمكن أن يزيد معارفنا. اللحظة الراهنة تجسد ذلك. وأعد الحرب على الإرهاب سوء فهم وتأويلا خاطئا أو استعارة تشبيهية مغلوطة لها تأثير خبيث في أمريكا والعالم.

تعد فكرة اللاعصمة الراديكالية مفيدة على نحو مماثل في الأسواق المالية. فهي تشير إلى دور سوء الفهم والتأويل الخاطئ في عمليات الانتعاش ـ الانكماش النسقية. كما توجهنا نحو البحث عن العيوب والشروخ في كل

بنية، بغض النظر هل هي نظرية أو مؤسسة؛ لكن يجب ألا تثبط همتنا عن محاولة تحسينها. وينبغي أن توفر الحماية لنا من التفكير بأي اقتراح أو ترتيب بوصفه صالحا وصحيحا ومثبتا إلى الأبد. نحن بحاجة إلى إطار مفهومي يزعم صدقه وصحته دوما إذا أردنا أن نستخلص معنى مفهوما من العالم المشوش، لكن ينبغي علينا الإقرار بأنه سيكون مشوها وناقصا حتما ولذلك فهو بحاجة إلى مراجعة وتنقيح وتصحيح. الإطار الذي أتبناه يستوفي هذه المتطلبات. وإذا عدت مسلمة اللاعصمة الراديكالية نظرية علمية، فلسوف تكذب ذاتها بذاتها مثل مفارقة الكاذب.

نتجت مسلمة اللاعصمة الراديكالية وفكرة الاعتقادات الخاطئة المثمرة عن أسلوبي الخاص في التفكير. قد يبدو المفهومان سلبيين لكنهما ليسا كذلك. فما هو ناقص وقاصر يمكن أن يحسن ويصحح؛ ومسلمة اللاعصمة الراديكالية تترك مساحة لا نهائية للتحسينات. ووفقا لتعريفي، يعد المجتمع المفتوح مجتمعا قاصرا يفتقد الكمال ويقبل إدخال التحسينات عليه. وهو يولد الأمل والإبداع، على الرغم من أنه معرض للخطر على الدوام، والتاريخ حافل بخيبات الأمل. وعلى الرغم من المصطلحات التي تبدو سلبية ـ فهم قاصر، لاعصمة راديكالية، معتقدات خاطئة مثمرة ـ إلا أن نظرتي إلى الحياة متفائلة إلى أبعد حد. لأنني قادر بين الحين والآخر على إدخال تحسينات في الحياة الواقعية.

السعي وراء الحقيقة

السؤال الباقي هو: ما أهمية الإطار المفهومي الذي أعرضه؟ أستطيع إثبات أهميته على الصعيد الشخصي. فالسعي وراء الحقيقة عبر العملية

النقدية معتقد راسخ استهديت بهديه طيلة حياتي. وكذلك الرؤية التي تؤكد استحالة الوصول إلى الحقيقة النهائية المطلقة. وكجزء من العملية النقدية، سألت نفسي لماذا يحظى السعي وراء الحقيقة بهذه الأهمية البالغة. السؤال ضروري وفي محله. في المنهج العلمي، تتمتع الحقيقة بأهمية قصوى: فلا قيمة للنظرية العلمية سوى صدقها وصحتها. لكن ذلك لا ينطبق على السياسة وسواها من جوانب الحياة الاجتماعية. إذ يمكن للأفكار الخاطئة أن تسود وتنتشر. أيهما أهم: السعي وراء الحقيقة أم الظفر والفوز؟ الجواب ليس واضحا. فلكل شخص ولكل مجتمع أولوياته الخاصة. ليس لدي شك في موقع أولوياتي. وكخيار شخصي، ألتزم التزاما عميقا بالحقيقة. لست مضطرا لأن أنطق بها لزوما، لكن أريد معرفتها على أقل تقدير. الرجل الذي أكن له أكبر إعجاب هو اندريه ساخاروف، العالم النووي الروسي، الذي أصر على قول الحقيقة وإن ألحقت به الأذى؛ أود لو أحذو حذوه، لكنني لا أملك قوة شخصيته. إن قول الحقيقة يمكن أن يسبب الأذى لا للذات فقط بل للآخرين أيضا، لذلك فإن التكتم قد يكون أفضل سمات الشجاعة. ومع ذلك، جهدت للتصريح بالحقيقة حول القضايا السياسية، خصوصا في معارضة الرئيس بوش. فعلت ذلك لشعوري بأنني في موقع أفضل من معظم الآخرين الذين يمكن أن تسمع أصواتهم. لم أكن أعتمد على الحكومة أو على عقود الأعمال والمشاريع. وكان بمقدوري تحمل الضغوط.

ما لا أستطيع الحكم عليه هو مدى اهتمام الآخرين بالإطار المفهومي الذي وضعته. والمدى الذي وصل إليه تفسيري للواقع في تعارضه مع التفسيرات السائدة عموما، خصوصا فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب،

وفي الأسواق المالية أيضا، يجعلني أعتقد بأنني أقول شيئا مهما وربما أصيلا. لكنني مدرك بأنني أغطي، في تفحص العلاقة بين الفكر والواقع، مجالا طرقه الكثيرون قبلي. فبعض القضايا التي أستكشفها قد جرت مناقشتها مطولا. إذ شغل مفهوم الإحالة الذاتية الفلاسفة منذ أقدم العصور. وعلى نحو مشابه، فإن فكرة الأقوال التي تؤدي إلى الأفعال قد حازت على قبول واسع النطاق. ومع ذلك، أعتقد أن آلية التغذية المرتجعة ثنائية الاتجاه التي أدعوها الانعكاس لم تتلق ما تستحق من انتباه واهتمام.

مشكلة الموت

من أجل اختبار هل يحمل الإطار المفهومي الذي وضعته المعنى ذاته بالنسبة لي وللآخرين، أود أن أطرح وجهة نظري حول فكرة الموت أمام القراء. الموت قضية مهمة حين يبلغ المرء الخامسة والسبعين، لكنه شكل مسألة شغلتني في سن مبكرة، حين اكتشفت أولا أن والدي من البشر الفانين. في سن الطفولة، كنت أثق بهما، وأعتمد عليهما، وأحاول إرضاءهما، لكن كيف يمكن لهما أن يأتيا بي إلى هذا العالم وهما يعلمان بأن الموت سيختطفهما ليتركاني وحيدا فيه؟ شعرت بأنني تعرضت للغدر والخيانة. ونظرا لأن الدين لم يكن جزءا من حياتنا العائلية (لم تصبح والدتي متدينة إلا في وقت متأخر)، فإن احتمال الموت ألقى بظل ثقيل على وجودي. إذ فصل مراهقتي عن طفولتي. كنت طفلا سعيدا، اجتماعي الطبع، أعيش في أمان حب والدي. لكنني بدأت أشعر بالقلق في سن المراهقة. وتحولت ابتسامتي إلى تكشيرة عابسة متجهمة. انخرطت في تأمل عميق حول الحياة والموت، مثلما يفعل المراهقون في أغلب الأحوال.

وظلت مشكلة الموت تثقل كاهلي منذ ذلك الحين، بالرغم من أنني حين وضعت الإطار المفهومي وجدت حلا مرضيا على الصعيد الفكري لفنائي.

فكرة الموت لا يقبلها الوعي البشري لأن فيها فناءه. الموت يحول أفكارنا كلها، بما فيها فكرتنا عن الواقع والذات، إلى عدم. إنه أمر كريه ومقيت، شيء لا يمكن حتى التفكير فيه. لكن اكتشاف وجود تباعد متأصل واختلاف متجذر بين آرائنا حول العالم والعالم كما هو يضع المشكلة تحت ضوء جديد. ففكرة الموت ليست مماثلة لحقيقة الموت. فكرة الموت هي إنكار الوعي، وحقيقة الموت ليست إنكارا للحياة بل خاتمتها الطبيعية. وحين يأتي الموت في وقت نفدت فيه العواطف كلها، لا يجب أن يكون مريعا ومرعبا. وعلى الرغم من أنني وجدت هذا التفسير للموت مرضيا من الناحية الفكرية، إلا أن احتمال الموت ما يزال يثقل كاهلي لأن عواطفي لم تستنفد بعد. ولا أدري هل يجد الآخرون هذا الرأي مقنعا كما هو بالنسبة لي.

ـ 2 ـ

معنى المجتمع المفتوح

مدلول المجتمع المفتوح واضح بالنسبة لأولئك الذين عاشوا في مجتمع مغلق. فهو يشير بدلالته إلى الحرية وغياب القمع. وحين أنشأت شبكة من المؤسسات في الإمبراطورية السوفييتية السابقة، لم أعتقد أن من الضروري شرح مفهوم المجتمع المفتوح للناس المعنيين لأنه النقيض المقابل لكل ما خبروه وجربوه. وعندما يتوقف القمع، تبهت ذكراه بمرور الزمن. الولايات المتحدة مجتمع مفتوح، لكن الأمريكيين ليس لديهم سوى فهم محدود للمفهوم، والتزام أقل به.

لا يعد المجتمع المفتوح فكرة سهلة. فهو يشابه مفهوم الديمقراطية الليبرالية، لكن مع وجود فارق مهم: المجتمع المفتوح مفهوم ابستمولوجي لا سياسي، يعتمد على الإقرار بفهمنا القاصر، لا على نظرية سياسية. الأمر الذي يفرض صعوبات فلسفية وعملية جمة. أما أفضل طريقة لتوضيحه فهي تقديم رواية تاريخية وصفية له.

مثلما ذكرت آنفا، تعرفت إلى مفهوم المجتمع المفتوح عن طريق كارل بوبر. فقد أثر فيّ كتابه «المجتمع المفتوح وأعداؤه» تأثيرا عميقا لأنه سلط ضوءا جديدا على الإيديولوجيات التي مارست تأثيرا حاسما في حياتي: الفاشية، الاشتراكية القومية، الشيوعية. إذ قدم الحجة على أن هذه الإيديولوجيات تتقاسم سمة مشتركة: التوكيد على امتلاكها للتفسير

الصحيح الوحيد للواقع، والمطالبة بولاء مطلق لوجهة نظرها. لكن الحقيقة النهائية/المطلقة بعيدة عن متناول البشر؛ لذلك لا يمكن فرض هذه الإيديولوجيات على المجتمع إلا باستخدام القوة أو غيرها من أشكال الإجبار والإكراه. والقمع هو الذي يوجد المجتمع المغلق.

اقترح بوبر شكلا من التنظيم الاجتماعي يبدأ بالاعتراف بتعذر إثبات أي زعم بامتلاك الحقيقة النهائية، وبالتالي لا ينبغي أن يسمح لأي جماعة بفرض آرائها على البقية. ودعا هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي المجتمع المفتوح حيث يستطيع الناس من مختلف المشارب والآراء والمصالح العيش معا في سلام. في المجتمع المفتوح، يتمتع الأفراد بأكبر درجة من الحرية لكن لا تتعارض مع حرية الآخرين. أما القيود المطلوبة فتضعها سيادة القانون.

استخدم تعبير «المجتمع المفتوح» لأول مرة الفيلسوف الفرنسي هنري بيرغسون في كتابه «مصدران للأخلاق والدين» (1932). وقدم الحجة على إمكانية تأسيس الأخلاق والدين إما على الهوية القبلية أو على اعتبارات الشرط الإنساني الشامل. العهد القديم مثال على الأس الأول، والعهد الجديد مثال على الثاني. الأخلاقية القبلية تؤدي إلى ظهور المجتمع المغلق، الذي يسبغ الحقوق/ ويفرض الواجبات على أفراد القبيلة ويمارس التمييز ضد الغرباء؛ أما الأخلاقية الشاملة فتؤدي إلى المجتمع المفتوح الذي يعترف بحقوق إنسانية أساسية معينة بغض النظر عن الارتباطات القبلية أو الولاءات الاثنية أو الانتماءات الدينية. ومضى بوبر في حجته خطوة أبعد: فقد جهد للتأكيد على أن الإيديولوجيات الشمولية، مثل الشيوعية، يمكن أيضا أن تشكل تهديدا للمجتمع المفتوح إذا زعمت أنها

تمثل الحقيقة التي لا يمكن نقضها أو دحضها أو إنكارها، وإذا مارست التمييز ضد الذين يخالفونها في زعمها هذا. أسس بوبر حجته لصالح المجتمع المفتوح على فهمنا القاصر المتأصل فينا، أو عدم عصمتنا.

لم يقدم بوبر تعريفا للمجتمع المفتوح لأنه كان يكره التعريفات. ويستتبع عدم عصمتنا لزوما أن أي تعريف لا بد أن يكون مشوها أو محرفا أو ناقصا، ويؤدي إلى جدل حول معاني الكلمات. لذلك فضل وصف الأفكار، ثم تصنيفها. انطلق منهجه من اليمين إلى اليسار، بدلا من اليسار إلى اليمين. وحين وصف مختلف المواقف الفكرية، استخدم الفئات والتصنيفات، التي انتهت عادة بالياء والتاء المربوطة (ism/ بالإنكليزية). في الحقيقة، أتخمت كتابات بوبر هذه اللاحقة (ية)، واكتسب «المجتمع المفتوح» كصنف / فئة أهمية إضافية لأنه وجد طريقه إلى عنوان كتاب بوبر. وعلى ما يبدو، لم يكن «المجتمع المفتوح وأعداؤه» العنوان الوحيد الذي فكر به بوبر، لكن الخيار اتخذ من قبل الناشر. وبالتالي، فإن المجتمع المفتوح الذي حظي بالأهمية بالنسبة لي أتى بمحض الصدفة. وجدته جذابا ومغريا لأنه يغاير الفاشية والشيوعية، التي عانيت منهما الأمرين. وقد يكون من الإنصاف القول إنني أعطيت مفهوم المجتمع المفتوح أهمية تفوق تلك التي عزاها بوبر إليه.

لا يعد المجتمع المفتوح مفهوما متطورا بشكل كامل في كتابات كارل بوبر. فهو مؤسس على فكرة أن المعرفة الكاملة بعيدة عن متناول الفكر البشري. المجتمع المفتوح يقبل حقيقة عدم عصمتنا؛ بينما ينكرها المجتمع المغلق. وليس من الواضح ما إذا كان المجتمع المفتوح يشير إلى حالة فعلية أو مثالية. ولا يمكن أن يشكل تمثيلا كاملا للواقع لأنه قائم على جانب

واحد من جوانبه، جانب مجرد وفلسفي، بينما يترك الأخرى، مثل السلطة السياسية أو السياق التاريخي، خارج الحساب والنظر.

لا بد من الاعتراف بأن إدراك حقيقة افتقار المجتمع المفتوح إلى أساس مناسب في النظرية السياسية قد تطلب مني وقتا طويلا. ولم تتبد المضامين والمقتضيات الكاملة لهذه الحقيقة إلا مؤخرا. حين قرأت «المجتمع المفتوح وأعداؤه» للمرة الأولى، أثر في تفكيري إلى حد أنني وضعت إطارا فكريا يقارن بين المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق. ولسوف أوجز الإطار هنا. أما القراء المهتمون بالحصول على نسخة كاملة منه فيمكنهم مراجعة الملحق.

بني الإطار على مفهوم التغيير. وعرفت التغيير بشكل يستثني كل ما هو متوقع. الأمر الذي يعني أن الأحداث التي لا يمكن توقعها وفقا لحالة المعرفة السائدة هي وحدها المؤهلة لتكون عوامل للتغيير.

أولا، افترضت مجتمعا مشيدا على غياب التغيير. في مثل هذا المجتمع، يتوجب على الفكر التعامل مع مجموعة واحدة فقط من الظروف: تلك التي توجد في الوقت الحاضر. أما ما حدث سابقا وما سيحدث لاحقا فمماثلان لما يوجد الآن. وليس ثمة حاجة للتمييز بين الفكر والواقع؛ ولا يوجد مكان للتفكير النظري المجرد. وما دعوته بنمط التفكير التقليدي له مهمة واحدة: القبول بالأشياء كما هي. لكن هذه المبالغة في التبسيط تفرض ثمنا باهظا: فهي تولد معتقدات يمكن أن تكون منفصلة كلية عن الواقع. ولا يمكن لنمط التفكير التقليدي أن يسود إلا إذا تماهى أفراد المجتمع في المجتمع الذي ينتمون إليه وقبلوا دون مساءلة موقعهم فيه. أدعو هذا «المجتمع العضوي»، حيث الأفراد أعضاء في الجسد الاجتماعي.

السؤال المتعلق بما إذا وجدت المجتمعات العضوية في الواقع أم أنها من نسج خيالنا، يظل مفتوحا وقابلا للنقاش. لكن إذا وجدت، فقد كانت عرضة لأشكال من التنظيم الاجتماعي فهمت الواقع بصورة أفضل. وبالتالي، مهما بلغت جاذبية بعض ملامح وجوانب المجتمع العضوي بالنسبة لبعض الناس، إلا أنه لا يمثل خيارا مقبولا اليوم.

يولد التغيير، كما عرفته، عدم اليقين. هنالك طريقتان اثنتان للتعامل مع الشعور بعدم اليقين: إما أن نقبله أو نرفضه. الأولى تؤدي إلى نمط التفكير النقدي والمجتمع المفتوح؛ والثانية إلى نمط التفكير العقائدي (الدوغمائي) والمجتمع المغلق. لكل مقاربة محاسنها ومثالبها. استلهمت من كارل بوبر تشييد إطار من النماذج النظرية التي تقارن نقاط القوة ومواطن الضعف في المقاربتين كلتيهما.

في العالم المتغير، يواجه الناس سلسلة لا محدودة من الاحتمالات. أما الاختيار بينها فيعد وظيفة مفتاحية لنمط التفكير النقدي. وأعظم ميزة للعملية النقدية هي إمكانية توفير فهم أفضل للواقع مقارنة بالنمط التقليدي أو الدوغمائي. أما مثلبتها الكبرى فهي افتقارها إلى القدرة على إرضاء المسعى الباحث عن اليقين. في النموذج الذي وضعته، تفحصت كيف تشتغل العملية النقدية في بعض الميادين الرئيسة لمساعي البشر، خصوصا العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، والاقتصاد، والسياسة. وأفضل إنجاز لها يتحقق في العلوم الطبيعية، لكنها ليست على مستوى التوقعات في المجالات الأخرى. الأمر الذي يشكل مصدرا لخيبة أمل تدفع الناس إلى نمط التفكير العقائدي (الدوغمائي)، الذي يعد النقيض المقابل للنمط النقدي: فهو يزود الناس بوهم اليقين ويشوه الواقع ويحرفه.

يدرك المجتمع المفتوح ويقبل حقيقة أن عدم اليقين متأصل في الواقع. ويتميز بوجود مؤسسات تسمح للناس بالتعامل بنجاح مع الشعور بعدم اليقين. فالنشاط الاقتصادي يستهدي بالأسواق التي يكون فيها المشاركون أحرارا في اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم. وطالما توفر ما يكفي من خيارات، يمكن للمشاركين تخصيص مواردهم لتوائم مصلحتهم على أفضل ما يكون. الأسواق المالية توفر آلية فعالة من التغذية المرتجعة لتقرير ما إذا كانت قراراتهم الاستثمارية صائبة أم لا. لكن الأسواق ليست مثالية. فعلى العكس من بعض النظريات الاقتصادية، لا تضمن التخصيص الأفضل للموارد. فهي مصممة لتعرض بدائل على المشاركين، لكن هؤلاء لا يتمتعون بالمعرفة الكاملة. ويتأصل في هذه الأسواق، خصوصا المالية منها، عدم الاستقرار. علاوة على أن الأسواق ليست مصممة للاهتمام بالحاجات الاجتماعية ورعايتها ـ مثل الحفاظ على القانون والنظام، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ الاستقرار والتنافس فيها ـ بوصفها متميزة عن حاجات المشاركين الأفراد. أما تلبية الحاجات الاجتماعية فتنتمي إلى مجال السياسة.

النظام السياسي المناسب للمجتمع المفتوح هو الديمقراطية، حيث يكون الناس أحرارا في اختيار ـ وتغيير ـ حكومتهم. ويرجح أن يكون الشكل الديمقراطي من الحكم أكثر قدرة من غيره على تجنب الأخطاء الذريعة والمريعة والخطيرة.

إذن، تتمثل المزايا الرئيسة للمجتمع المفتوح في كونه يسمح للناس بالتعامل بنجاح مع الواقع الذي يتأصل فيه عدم اليقين، ويضمن لهم أعظم درجة ممكنة من الحرية الفردية التي لا تتعارض مع تلبية الحاجات

الاجتماعية. ويصر المجتمع المفتوح على وجه الخصوص على حرية الفكر والتعبير.

على الجانب السلبي، يفرض الموقع الفائق الأهمية الذي يتمتع به الأفراد عبئا عليهم قد يبدو في بعض الأحيان لا يحتمل. فأين يمكنهم العثور على القيم التي يحتاجونها لاتخاذ الخيارات الصائبة؟ القيم مسألة تتعلق بالاختيار. وقد يكون الاختيار عملية واعية وناجمة عن تأمل عميق وتفحص دقيق للذات والضمير؛ لكنه على الأرجح متهور يفتقد الروية أو يعتمد على الخلفية العائلية، أو المشورة، أو الدعاية، أو غير ذلك من عوامل التأثير الخارجية.

النتائج التي توصل إليها العلم المعرفي مؤخرا تشير إلى أن لطريقة عمل صنع القرار بعض أوجه الشبه بالرؤية. وكما أن هناك رؤية مركزية حادة تدخل إلى مركز الوعي؛ هنالك رؤية محيطية ضبابية يتم تلقيها وإدراكها بشكل انتقائي. وعلى نحو مشابه، فإن بعض القرارات واعية، وبعضها الآخر غريزي. نحن نعرف الأسباب الكامنة وراء قراراتنا الواعية، لكننا نتخذ خيارات عديدة لا ندرك أسبابها بوضوح. ويركز خبراء السوق والناشطون السياسيون على الخيارات المبهمة الأسباب. بعض هذه الخيارات تتخذ بدافع البحث عن المتعة. لكن حين نتجاوز الخيارات التي توفر الرضى الفوري، نجد أن المجتمع المفتوح يعاني مما يمكن أن نسميه بقصور الغرض. لا أعني بالتعبير غياب الغرض الغائي، بل مجرد أن من الواجب السعي إليه والعثور عليه من قبل كل فرد. هذا السعي يضعنا في ورطة محيرة. فالأفراد أضعف وحدات المجتمع وعمرهم أقصر من معظم المؤسسات التي تعتمد عليهم. ويوفر الأفراد أساسا يغيب عنه اليقين للقيم الكافية للحفاظ على بنية تدوم بعدهم.

يعتمد احتمال ازدهار المجتمع المفتوح اعتمادا كبيرا، على الرغم من قصور الغرض، على قدرته على توليد شعور منتشر بالتقدم. الحرية تطلق طاقات إبداعية، والمجتمعات المفتوحة تتميز عادة بالمنجزات العلمية والفنية، والابتكارات التقانية، والحوافز الفكرية، ومستويات المعيشة المرتفعة. لكن النجاح ليس مضمونا لأنه يبقى مشروطا بالطاقات الإبداعية للمشاركين.

حين يفشل المجتمع المفتوح في إنتاج شعور بالرفاه والسعادة والتقدم، فإن أولئك الذين يعجزون عن العثور على غرض غائي في أنفسهم ربما يدفعون دفعا إلى عقيدة تزودهم بمجموعة جاهزة من القيم وتوفر لهم مكانا آمنا في العالم. ونمط التفكير العقائدي (الدوغمائي) يقوم على ترسيخ جملة من العقائد المهمة التي يعتقد بأنها تأتي أصلا من مصدر آخر غير الفرد. وقد يكون المصدر التراث، أو إيديولوجية تنجح وتتفوق في المنافسة مع إيديولوجيات أخرى. في الحالتين كلتيهما، يعد المصدر أسمى محكّم بين الآراء المتصارعة: حيث تقبل الآراء الموافقة، وترفض المعارضة. وإذا استطاعت إيديولوجية ما أن تسود وتهيمن، يمكن أن تقضي على أشباح عدم اليقين وقصور الغرض المريعة، وتبث في الناس شعورا بالاعتزاز والفخر والرضى. على الجانب السلبي، تنزع المجتمعات المغلقة إلى ممارسة مراقبة وثيقة وسيطرة دقيقة على الكلام والفكر، واستخدام مختلف أشكال القمع من أجل فرض نسختها عن المصلحة الجمعية على حساب مصالح المواطنين الأفراد.

بغض النظر عن كيفية تعريف المصلحة الجمعية على الصعيد النظري، فإن من المرجح أن تعكس على الصعيد العملي أولويات الحكام. صحيح أنهم لا يسعون بالضرورة إلى غاياتهم الأنانية كأفراد، لكنهم

يستفيدون حتما كطبقة من النظام السائد: فهم ـ بالتعريف ـ الطبقة التي تحكم. لذلك ربما يمكن وصف المجتمع المغلق بأنه مجتمع يعتمد على الاستغلال الطبقي.

في أفضل الحالات، يمكن للنظام الشمولي الاستبدادي أن يمضي شوطا بعيدا باتجاه إعادة ترسيخ تناغم المجتمع العضوي. لكن في أغلب الأحوال يجب استخدام قدر معين من الإكراه والإجبار، وهذه الحقيقة المحرجة تحتاج إلى تبرير بواسطة الحجج الملتوية التي تجعل الإيديولوجيا أقل إقناعا. أما النتيجة فهي ممارسة وتطبيق مزيد من القوة إلى أن يقوم النظام ـ في أسوأ حالاته ـ على الإجبار والقسر وتختلف إيديولوجيته اختلافا بينا عن الواقع.

مع تعاظم استخدام أساليب الإجبار والإكراه للحفاظ على العقيدة (الدوغما)، يقل احتمال تلبية حاجات العقول المتسائلة. وحينما تنهار هيمنة العقيدة الدوغمائية في نهاية المطاف، يشعر الناس بأنهم تحرروا من قمع مريع. وتنفتح آفاق جديدة عريضة، وتولد وفرة الفرص المتاحة أملا، وحماسا، ونشاطا فكريا هائلا.

يعد المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق خيارين بديلين. ويعاني كل منهما من عيوب ونواقص يمكن معالجتها بواسطة الآخر. كان ذلك مناسبا في الوقت الذي شيدت فيه النموذجين لأن المعسكرين الممثلين لشكلي التنظيم الاجتماعي كانا يواجهان بعضهما بعضا في الحرب الباردة، لكن ذلك لا يصح بالضرورة في الأزمنة والأوقات كلها. فإذا بنينا نموذجين للمجتمع اعتمادا على الفصل بين الإقرار بتأصل النقص والقصور في فهمنا للواقع

وبين إنكاره، فسوف يبدو النموذجان كبديلين. ولا يستتبع ذلك إلزام الناس باستخدام مثل هذه النماذج في تفكيرهم.

ولسوء الحظ، ليس من الواضح ما يفترض أن يمثله الإطار (الذي نتناوله بمزيد من التفصيل في الملحق). فهو لا يزعم وصف حالات وأوضاع تاريخية. ولم أحاول تقديم دليل يثبت أن أي نموذج وجد في أنقى أشكاله، وأتبرأ من أي زعم يؤكد أن النماذج يمكن استخدامهما لوصف نمط ما في التاريخ. فهي نماذج نظرية، مستمدة من فكرة عدم العصمة عبر استخدام المنطق الاستقرائي غالبا، لكنها لا تفتقد المنظور التاريخي كلية. خصوصا وأن المجتمع العضوي ونمط التفكير التقليدي يجب أن يسبقا ظهور المجتمع المغلق ونمط التفكير العقائدي (الدوغمائي). وللإطار برمته صلة بتلك اللحظة التاريخية التي شيد عندها. خلال الحرب الباردة، كان هناك نظامان اجتماعيان متنافسان، يعتمدان على نمطين مختلفين من التفكير، ويصارع كل منهما الآخر. والإطار الذي ظهر حين بلغت الشيوعية قمة نفوذها وتأثيرها، كان متوازنا في تقديمه لنقاط القوة ومواطن الضعف في المجتمعات المفتوحة والمغلقة. لم أكتم انحيازي إلى المجتمع المفتوح، لكنني لم أتوقع انتصاره المحتوم (وهذا من حسن الحظ، نظرا لأن الخطر يحدق مرة أخرى بالمجتمع المفتوح). وبالرغم من مثالبه وعيوبه، كان هو الإطار المفهومي الذي استهديت به حين أنشأت «مؤسسة المجتمع المفتوح».

المتابعة

الإطار المفهومي الموجز هنا والمقدم بإسهاب في الملحق شكل جزءا من مخطوط كتاب بعنوان «عبء الوعي»، أكملت تأليفه عام 1963. أرسلت

المخطوط من نيويورك، حيث كنت أعمل خبيرا متخصصا في الأسهم الأجنبية، إلى معلمي السابق كارل بوبر. تلقيت منه ترحيبا حماسيا حفزني لزيارته في لندن. في الوقت المحدد للقاء كان هناك عدد من الخريجين في انتظاره، ونظروا إلي بوصفي دخيلا مزعجا. مشيت في الممر وعندما خرج بوبر من المصعد، عرفته بنفسي. بدا من الواضح أنه لم يتذكرني. وعندما تطرقنا إلى المخطوط الذي أرسلته، قال: «أشعر بخيبة أمل كبيرة، ولسوف أشرح لك السبب – حسبت أنك أمريكي، نجحت في نقل آرائي حول الديكتاتوريات التوتاليتارية إليه. لكنك هنغاري، وخبرتها على أرض الواقع». ومع ذلك، كان بالغ اللطف ومشجعا.

واستجابة لتشجيعه، تابعت تنقيح المخطوط، لكنني لم أقدر أبدا على حل الغموض الأساسي المتأصل في النموذجين: هل هما من التعميمات الصحيحة في كل زمان ومكان أم من النسخ المؤمثلة للحالات والأوضاع التاريخية؟ تهت في دوامة التجريدات الفلسفية. وقررت التوقف وتكريس جهدي لجني المال. الأمر الذي قادني إلى وضع وتطوير نموذج الانتعاش ـ الانكماش الذي شكل في نهاية المطاف مادة كتابي الأول: «خيماء التمويل».

النجاح الذي حققته في الأسواق المالية فاق توقعاتي. وحين قاربت الخمسين وقارب حجم صندوق التحوط الذي أديره مائة مليون دولار، بدأت أتساءل عما ينبغي عمله بالمال الذي كنت أكسبه. كانت ثروتي الشخصية تناهز ثلاثين مليون دولار آنذاك، وشعرت أنها أكثر من كافية لي ولأسرتي. فكرت بشكل مطول وجدي حول اهتماماتي الحقيقية. وهذا ما أعادني إلى إطار المجتمعات المفتوحة والمغلقة؛ أنشأت «صندوق المجتمع

المفتوح» وحددت أهدافه كالتالي: فتح المجتمعات المغلقة؛ زيادة إمكانية بقاء وحياة المجتمعات المفتوحة؛ تشجيع نمط التفكير النقدي.

«مؤسسة المجتمع المفتوح»

بدأت «مؤسسة المجتمع المفتوح» بداية بطيئة. النشاط الرئيس الأول الذي مارسته كان في جنوب إفريقيا، حيث أعطيت منحا، بعد زيارة استكشافية للبلاد عام 1979، للطلاب الأفارقة في جامعة كيب تاون. كانت جنوب إفريقيا مجتمعا مغلقا عاش فيه البيض في العالم الأول والسود في الثالث. أردت كسر الحاجز عبر توفير تعليم رفيع المستوى للأفارقة، وحاولت استخدام النظام لتقويض أركانه من الداخل. كان لجميع الطلاب، من البيض أو السود على حد سواء، الحق في التعليم الحر في الجامعات. وأردت الاستفادة من هذا الحق عبر منح الطلاب الأفارقة إعانات مالية تمكنهم من الانتساب إلى جامعة كيب تاون – وهي مؤسسة أعلنت التزامها بمثال المجتمع المفتوح. لكن لسوء الحظ، بقي الطلاب السود في حالة من الإقصاء والتهميش والاستياء، وحين اكتشفت ذلك تخليت عن المشروع. وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن النظام العنصري حصين وثابت الأركان بحيث يصعب تقويضه من الداخل. وبعد انهياره، ندمت على ذلك القرار.

أطلقت بضع مبادرات أخرى في جنوب إفريقيا، لكن بالترافق معها، بدأت أدعم المنظمات المنشقة في أوروبا الشرقية، بما فيها «تشارتا 77» في تشيكوسلوفاكيا، و«تضامن» في بولندا، و«المواطنون اليهود المحرومون من حق الهجرة» في الاتحاد السوفييتي. ونشطت في منظمة «هيلسنكي ووتش»

التي مهدت لظهور «منظمة حقوق الإنسان». وعرضت منحا دراسية في الولايات المتحدة للمفكرين المنشقين القادمين من أوروبا الشرقية، وكان ذلك هو البرنامج الذي أدى إلى إنشاء مؤسسة في وطني الأم، هنغاريا، عام 1984. زودتني خطة المنح الدراسية بجماعة من المستشارين الموثوقين يمكن أن أعتمد عليهم في مفاوضاتي مع السلطات الشيوعية في هنغاريا. طالت المفاوضات وأدت إلى ترتيب معقد مع الأكاديمية الهنغارية للعلوم كشريك لي. أنشأنا لجنة مشتركة ترأسها مسؤول من الأكاديمية وكنت أنا معاون الرئيس. أما بقية أعضاء مجلس الإدارة فكانوا من المفكرين الهنغاريين المستقلين، وافق عليهم الطرفان، اللذان تمتعا بحق الاعتراض على قرارات اللجنة. كانت مسألة من ينفذ القرارات معقدة وشائكة، وكادت تسبب انهيار المفاوضات. في نهاية المطاف، سمح لنا بأمانة سر مستقلة؛ لكن نظرا لضرورة تمثيل الأكاديمية أيضا، توجب على ممثلها، إضافة إلى أمين السر، توقيع الاتصالات.

قدمت المؤسسة منحا مالية صغيرة إلى تشكيلة واسعة ومتنوعة من المبادرات المدنية المستقلة عن آلية الحزب – الدولة المهيمنة. ووفرنا الدعم إلى المدارس التجريبية، والمكتبات، وفرق الهواة المسرحية، وجمعية عازفي السنطير (آلة موسيقية تشبه القانون)، ونوادي المزارعين، وغيرها من المنظمات الاجتماعية الطوعية، والفنانين ومعارض الرسم والمشاريع الثقافية والبحثية. وعملنا على معايرة أنشطتنا بكل عناية بحيث تتفوق البرامج التي تعد بناءة من قبل السلطات المسؤولة عن الإيديولوجيا على تلك التي تنظر إليها بعين الشك والريبة. أما الفكرة فكانت كسر احتكار الحزب ـ الدولة: سوف يتضح زيف عقيدة الحزب المهيمنة حين يتوفر البديل المناسب. نجحت

الفكرة. وبميزانية لا تتجاوز ثلاثة ملايين دولار، وفرت المؤسسة بديلا فاعلا ومؤثرا لوزارتي الثقافة والتربية، بمواردهما الأوسع والأكبر.

نجحت المؤسسة في تفادي القيود والتأثيرات الجانبية السلبية التي عانت منها المؤسسات الأخرى. فقد تبناها المجتمع المدني كواحدة من مؤسساته وقدم الرعاية لها. لم نكن مضطرين لممارسة السيطرة والتحكم؛ فقد قام المجتمع المدني بالمهمة عنا. على سبيل المثال، حين أردنا تقديم منحة إلى جمعية المكفوفين لشراء كتب ناطقة، حذرنا أحدهم من أن الجمعية ينخر فيها الفساد. ومكنتنا هذه المعلومة السرية من تجنب تعرضنا للاستغلال والخديعة. زرت هنغاريا مرارا؛ وكلما قررنا مسارا للعمل، أجد في الزيارة التالية أن القرار قد ترجم بمعجزة إلى حقيقة واقعة.

شجعني النجاح الذي حققته المؤسسة الهنغارية، فوسعت مدى أنشطتي لتشمل بلدانا أخرى. بحلول عام 1987، أنشأت مؤسسات في بولندا والصين والاتحاد السوفييتي. نجحت المؤسستان في بولندا والاتحاد السوفييتي، وفشلت الصينية. في الاتحاد السوفييتي، فهمت الإشارة التي تلمح إلى أن شيئا قد تغير حين اتصل ميخائيل غورباتشوف هاتفيا باندريه سخاروف (الذي كان يعيش في المنفى في غوركي) في كانون الأول م ديسمبر 1986، وطلب منه «استئناف نشاطاته الوطنية في موسكو» (أبلغني سخاروف فيما بعد أن الخط الهاتفي أقيم في الليلة السابقة خصيصا للمناسبة). ولو كان الأمر عاديا لطرد خارج البلاد.

ذهبت إلى موسكو في أوائل شهر آذار/ مارس 1987 كسائح، واختتمت الزيارة بإنشاء مؤسسة على غرار النموذج الهنغاري، حيث قامت المؤسسة

الثقافية لجمهوريات الاتحاد السوفييتي بدور الشريك. كانت المؤسسة الثقافية حديثة العهد، رعتها رايسا غورباتشوف. ودعي مشروعنا المشترك «المبادرة الثقافية». كنت آمل أن أعين سخاروف ممثلا شخصيا لي، لكنه رفض قائلا: «أموالك سوف تملأ خزائن المخابرات السوفييتية KGB». وأشعر بالفخر لأنني أثبت خطأ رأيه.

في الصين، دخلت في شراكة مع مؤسسة كانت تروج للإصلاح الاقتصادي. وتمثل نشاطنا الرئيس في تقديم المنح للدراسة في الخارج. وكانت فكرة تقديم المنح على أساس الجدارة والأهلية مفهوما غريبا عن الصينيين. فالذين كانوا يتلقون المساعدة يشعرون بأنهم مدينون بالفضل للمانح؛ علاوة على شعورهم بأن المانح مدين بالفضل لهم لأن سمعته تعتمد على نجاحهم أو فشلهم. دعوت هذا الموقف بـ«إقطاعية الذهن». وعلقت المؤسسة في شرك صراع قوة داخل الحزب. في العادة، كان من الضروري أن توقع عشرات من السلطات المعنية على أي مبادرة جديدة؛ أما بالنسبة لهذا المشروع المشترك فقد تمت الموافقة عليه بتوقيع رجل واحد هو باو تونغ أحد معاوني الأمين العام للحزب جاو زيانغ. الأمر الذي جلب انتباه أجهزة الأمن الداخلي، واستخدمت المؤسسة ذريعة للهجوم عليه وعلى راعيه، جاو زيانغ. ولحماية نفسه، وضع تونغ المؤسسة تحت إدارة أجهزة الأمن الخارجي، التي نقلت المؤسسة من مسؤولية الأجهزة الداخلية. وحين اكتشفت أن المؤسسة تدار فعليا بواسطة الشرطة السياسية، أغلقتها قبيل مذبحة ساحة تيان آن مين. وللأسف، انتهى المطاف بباو تونغ في السجن.

مع تفكك وتداعي الإمبراطورية السوفييتية، تابعت إنشاء المؤسسات في البلدان الأخرى. وبحلول عام 1991، كانت لدي شبكة من المؤسسات

تغطي أكثر من عشرين بلدا. ولم أكلف نفسي أبدا شرح ما عنيته بالمجتمع المفتوح. إذ فهم الناس بالغريزة أنه يعني نقيض المجتمع المغلق الذي أرادوا أن يحرروا أنفسهم من إساره.

العمل في الظروف البعيدة عن التوازن

كانت تلك حقبة ثورية، ليس فقط بالنسبة لبلدان الإمبراطورية السوفييتية السابقة، بل بالنسبة لي ولشبكة مؤسساتي. كنت أعد نفسي خبيرا متخصصا في الحالات البعيدة عن التوازن. لقد علمني والدي أنه في خضم الثورة، فإن كل شيء ممكن عمليا. وأول رجل يدخل مكتب مدير أي منشأة يستولي عليها، كما أبلغني؛ لأن الرجل التالي سيجد مديرا مسؤولا يحتل المكان. وبعد أن تسلحت بهذه الرؤية، عقدت العزم على أن أكون الرجل الأول. كنت في موقع فريد لإنجاز ذلك. كانت لدي قناعات سياسية، ووسائل مالية، وفهم لأهمية اللحظة. تمتع العديد من الأشخاص بسمة أو اثنتين من هذه السمات، لكنني تفردت في التمتع بها كلها. شعرت أن من واجبي تكريس طاقاتي جميعا لعمل المؤسسات. بينما تحركت المؤسسات الغربية الأخرى ببطء شديد إلى حد أنها احتاجت إلى سنين لمغالبة العقبات القانونية؛ حققت تقدما لافتا وصعبا دون الالتفات إلى التفاصيل القانونية الدقيقة. في الاتحاد السوفييتي، بدأنا العمل قبل سنتين من المؤسسات الأخرى، وكنا الوحيدين في الميدان. أقمنا مؤسسات في استونيا وليتوانيا وأوكرانيا حتى قبل أن تنال استقلالها. أما الجامعة الأوروبية المركزية، التي أنشئت لتكون بمثابة مورد فكري لشبكة المؤسسات، فقد بدأت توفر دورات تدريسية للخريجين حتى قبل أن تعتمد رسميا ـ

ونال أوائل الطلاب شهاداتهم بأثر رجعي. عملنا دون خطة أو ميزانية خلال هذه الحقبة من النمو السريع المذهل. وأطلقنا العديد من المبادرات الجديدة، لكننا أوقفناها حين فشلت في الوصول إلى مستوى التوقعات؛ وحين كانت تحقق مهمتها، كنا ننهي نشاطها. وقفزت إنفاقاتنا السنوية من ثلاثة ملايين دولار إلى أكثر من ثلاثمائة بخلال ثلاث سنوات. وما كان لذلك أن يتحقق لو اتبعنا أسلوبا أكثر تقليدية في التشغيل.

انخرطنا في سلسلة واسعة من النشاطات. ففي الحقبة الانتقالية من النظام التوتاليتاري إلى المجتمع المفتوح، كان كل شيء بحاجة للإنجاز على الفور، وكنا المصدر الوحيد للدعم فعليا في العديد من المجالات، وعلى استعداد لمساندة أي مشروع تقريبا إذا استطعنا تحديد هوية الأشخاص، داخل أو خارج البلاد، الذين يمكن الاعتماد عليهم لتنفيذه. ولأن الدولار كان قويا ومطلوبا في ذلك الجزء من العالم، انخرطنا في مجموعة متعددة من المشاريع. كان الكل أعظم من إجمالي الأجزاء: وأفرزت المشاريع ككل تأثيرا اجتماعيا وسياسيا في تعزيز وتشجيع المجتمعات المفتوحة. وبين الحين والآخر، كنا نقدم منحا ضخمة جدا؛ دعوناها «المشروعات الكبرى». على سبيل المثال، خصصت مبلغ مائة مليون دولار للحفاظ على العلم السوفييتي وإصلاحه. في ذلك الوقت كان التضخم هائلا وكان مبلغ خمسمائة دولار يكفي معيشة الأسرة طيلة السنة. وقدمت «مؤسسة العلم الدولية» أكثر من 25 ألف منحة عاجلة لأبرز العلماء الذين جرى انتقاؤهم بطريقة تتصف بالبساطة والشفافية: المعيار كان ثلاثة شواهد في مجلة عالمية معترف بها. منح الخمسمائة دولار دفعت بالدولار. والتكلفة كانت أقل من عشرين مليونا. أما بقية المبلغ فذهبت إلى المشروعات البحثية

التي اختيرت بواسطة «مراجعة الأنداد»، التي شارك فيها كبار العلماء من شتى أرجاء العالم. تعرضت الخطة للهجوم في البرلمان الروسي، لكن دافع عنها العلماء دفاعا شديدا وصاخبا. في نهاية المطاف، صوت مجلس الدوما على قرار بتقديم الشكر للمؤسسة.

ركزت طاقاتي على إنشاء المؤسسات، واختيار مجالس إدارة يعهد إليها بإنفاق أموالي والتصدي لقضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسي الأكثر أهمية. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1988، اقترحت إنشاء قطاع مفتوح قائم على آلية السوق، «يزرع» في جسم الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي داخل الاتحاد السوفييتي. استجابت السلطات السوفييتية بشكل إيجابي، وعقدت سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى إلى أن أصبح واضحا أن الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي كان ضعيفا ومتهالكا إلى حد يصعب عليه رعاية اقتصاد السوق. وفيما بعد، انخرطت فيما سمي بـ«خطة شاتالين»، التي سعت إلى استبدال الاتحاد السوفييتي باتحاد اقتصادي بين الدول المستقلة؛ ورعيت وفدا سوفييتيا برئاسة غريغوري يافلينسكي، خلال الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (1991)، والذي حاول فيه الوفد ـ عبثا ـ الحصول على الدعم الدولي. في بولندا، قدمت التأييد والدعم إلى مبادرة «الانفجار الكبير» ـ أي الانتقال المفاجئ إلى اقتصاد السوق ـ التي انطلقت في كانون الثاني/ يناير 1990، وبعد ذلك، أقنعت الحكومة الهنغارية بالدعوة إلى اجتماع لاستكشاف كيفية إعادة تنظيم «الكوميكون» (اتفاقية التجارة الدولية بين البلدان الشيوعية) ليصبح خاضعا لآلية السوق، لكن دون أي نجاح يذكر.

كقاعدة عامة، حين يمكن إنجاز مهمة اعتمادا على موارد مؤسساتي

وحدها، فإنها تنجزها؛ وحين تدعو الضرورة إلى حث وإقناع صناع القرار السياسي أو المؤسسات الأخرى، يتعذر إنجاز المهمة. على سبيل المثال، عندما انتخب ليونيد كوشما رئيسا لأوكرانيا استطعت تزويده بالمستشارين الذين ساعدوا أوكرانيا في الحصول على دعم من برنامج لصندوق النقد الدولي بخلال بضعة أسابيع؛ وعندما حاولت إقناع صندوق النقد الدولي بتخصيص مساعدته إلى روسيا لدفع الرواتب التقاعدية وتعويضات البطالة، فشلت في المسعى.

انخرطت في شؤون الدولة الروسية في عهد الرئيس بوريس يلتسين. وراقبت عن كثب، لكن لم أشارك في، خطة «القرض مقابل الأسهم» السيئة الصيت. شاركت في المزاد الأول الذي تلقت فيه الدولة المال: خصخصة شركة الهواتف الحكومية سفيازينفست. فعلت ذلك على أساس الاعتقاد بأن رأسمالية اللصوص سوف تخلي مكانها للرأسمالية الشرعية. كنت مخطئا، وتحولت عملية الشراء إلى أسوأ استثمار أقدمت عليه في حياتي المهنية. دخل الرأسماليون اللصوص في صراع سافر ضد بعضهم بعضا. وفاق ما شهدته من صفقات فاحشة وفساد مستشر حتى حدود الخيال.

تطبيق الإطار

خلال هذه المدة كلها، كنت أسترشد بالإطار المفهومي الذي أوجزته آنفا. في كتابي «فتح النظام السوفييتي» (1990)، جمعت النماذج الجامدة للمجتمعات المفتوحة والمغلقة مع نظرية الانعكاس لتقديم تفسير لنهوض وسقوط النظام السوفييتي. وفي سبيل ذلك، أدخلت تعديلا مثيرا على نظرية الانتعاش ـ الانكماش التي تنمذج عملية تغيير تعزز ذاتها بذاتها

في البداية، لكنها تأتي بعكس النتائج المرجوة في النهاية. طبقت المقاربة نفسها على حالة غياب التغيير. وبررتها بتقديم الحجة على أن عدم التغيير، بدلا من أن يكون تعبيرا عن التوازن، هو أيضا شرط لعدم التوازن الذي يتميز بوجود فجوة واسعة بين المدركات السائدة والظروف الواقعية، وأن هناك تفاعلا انعكاسيا بينها. كما أكدت على أن عدم التغيير يمكن أن يتخذ في البداية مسارا يعزز ذاته بذاته، لكنه يعطي عكس النتائج المرجوة في النهاية. وأقدم هنا مقتطفا من الكتاب:

في المجتمع المغلق تكون العقيدة السائدة بعيدة جدا عن الواقع، لكن النظام يظل قابلا للتطبيق والنجاح طالما وجدت طريقه لتعديل العقيدة حين تغالي في ابتعادها عن الواقع. ويحتاج النظام الشمولي الاستبدادي إلى مستبد يتربع على القمة. ستالين قام بهذا الدور بحماس وتلذذ. فقد عزز العقيدة (الدوغمائية) وشجعها، لكنه غيرها عند الضرورة. وتمدد النظام تحت زعامته إلى أوسع مدى، من الناحيتين الإيديولوجية والمناطقية. ونادرا ما نجا من تأثيره أي جانب من جوانب الوجود. حتى المورثات أطاعت العقيدة الستالينية. صحيح أن من المتعذر إخضاع العلوم كلها بالقدر نفسه من النجاح، إلا أن من الممكن على الأقل ترويض العلماء وتقييد اتصالهم بالجيل الشاب عبر حصرهم في معاهد الأكاديمية ومنعهم من التدريس في الجامعات. كما لعب الإرهاب دورا كبيرا في تشغيل النظام، لكن غطاء الإيديولوجيا نجح في إخفاء أساليب الإجبار والإكراه والتخويف.

إن بقاء النظام بعد رحيل ستالين مدة خمسة وثلاثين عاما تقريبا يعد شهادة تثبت عبقريته. ولاح ضوء من الأمل حين كشف خروتشوف

بعض الحقيقة عن ستالين في خطابه أمام المؤتمر العشرين للحزب، لكن التراتبية الهرمية أعادت توكيد ذاتها في نهاية المطاف. كانت تلك حقبة جرى فيها الحفاظ على العقيدة الدوغمائية بواسطة الأساليب الإدارية، دون تصديق صحتها وصوابيتها. وطالما كان هناك مستبد حي يتربع على القمة، يظل النظام متمتعا ببعض القدرة على المناورة: يمكن تغيير خط الحزب نتيجة نزوة من الديكتاتور واستئصال الخط السابق. الآن، غابت المرونة وأصبح النظام متصلبا مثلما وصفه النموذج النظري الذي قدمته. في الوقت ذاته، بدأ التفسخ ينخر أركانه وبنيانه. وسعت كل مؤسسة (ومشروع) إلى تحسين موقعها. ونظرا لحرمانها من الاستقلال الذاتي، اضطرت إلى مقايضة أي سلطة تملكها مقابل الموارد التي تحتاجها للبقاء. وحل بالتدريج نظام معقد من المساومة المؤسسية محل التخطيط المركزي والتحكم المركزي اللذين هيمنا على الساحة حين كان النظام بين يدي المستبد. علاوة على ذلك، ارتقى نظام غير رسمي من العلاقات الاقتصادية ملأ الفجوات التي خلفها النظام الرسمي. وتوضح على نحو متزايد عجز النظام وافتقاره إلى الكفاءة وتعاظمت الضغوط من أجل الإصلاح.

ثم انتقلت إلى تقديم الحجة على أن الإصلاح يسرع عملية التفكك. فهو يدخل، أو يشرعن، بدائل في وقت يعتمد فيه النظام على الافتقار إلى البدائل من أجل بقائه. البدائل تثير الأسئلة؛ وتضعف السلطة؛ ولا تكتفي بكشف التناقضات في الترتيبات القائمة، بل تعززها عبر تحويل الموارد إلى استخدامات أكثر ربحية. ولا يمكن للاقتصاد الموجه تجنب سوء

تخصيص الموارد: يتبدى بصورة أوضح نقص الخيارات والموارد. علاوة على أن الأرباح التي يمكن جنيها عبر تحويل الموارد عن الاقتصاد الموجه تصبح أكبر بكثير من تلك التي تجنى من خلال النشاط الإنتاجي؛ لذلك، ليس من المؤكد أبدا أن يستفيد الإنتاج الإجمالي.

وكعاقبة لذلك كله، كما أكدت، كان الاتحاد السوفييتي في حالة من التفكك الشامل. حيث تأثرت جميع جوانب ومقومات النظام: إيديولوجيته، وأخلاقياته، وحكومته، واقتصاده، والإمبراطورية الجغرافية كلها. حين كان النظام سليما، دمجت جميع هذه العوامل معا؛ أما الآن وقد بدأ النظام بالتفكك والتصدع، فإن تلك العوامل تبلى وتتفسخ بطرائق متنوعة وسرعات متباينة، لكن الأحداث في منطقة تعزز التطورات في المناطق الأخرى. وقدمت وصفا استشرافيا للظروف الفوضوية الناجمة اعتمادا على هذا التحليل.

ترويج وتشجيع المجتمع المفتوح

في الوقت الذي كنت أكتب فيه «فتح النظام السوفييتي»، كنت أضع أفكاري حول المجتمع المفتوح موضع التطبيق العملي. كانت مؤسساتي تتوسع بشكل كبير ومتسارع. لم تكن هناك خطة، ولا حتى ميزانية. عملنا على أساس تجربة الصواب والخطأ. وكانت لهذا الأسلوب عيوب وأضرارا: ارتكبنا العديد من الأخطاء. ونتيجة لذلك، حوصرت المؤسسات في حالة من الفوضى والاضطراب، التي سعت فيها للعب دور المرشد والدليل. حدث ذلك في روسيا. فقبيل محاولة الانقلاب التي أطاحت بغورباتشوف لمدة وجيزة في آب/ أغسطس 1991، توجب علي القيام بانقلاب آخر داخل

المؤسسة لاستعادة زمام السيطرة عليها. لكن لسوء الحظ، خرج الذين ساعدوني في المحاولة عن زمام السيطرة، واضطررت إلى القيام بمحاولة أخرى للتخلص منهم. أدت هذه الأحداث إلى خسارة وقت ثمين في لحظة حرجة من تاريخ روسيا.

تمثل هدفي في تحويل مؤسساتي إلى نموذج يحتذى للمجتمع المفتوح، لكنني أدركت أن هذا الطموح عبارة عن اعتقاد خاطئ مثمر. إذ يجب أن يكون المجتمع المفتوح مكتفيا ذاتيا وقادرا على دعم نفسه بنفسه، لكن المؤسسات كانت تعتمد على دعمي المالي من أجل بقائها. في واقع الأمر، لعبت المؤسسات دور القوة القاهرة التي تحل المشكلات الصعبة بطريقة عجيبة؛ لكن تطلب الأمر قوة قاهرة أيضا لتغيير مسار التاريخ. فالمجتمع المفتوح شكل أكثر تعقيدا وتطورا وتقدما من أشكال التنظيم الاجتماعي مقارنة بالمجتمع المغلق. وهذا الأخير يتطلب تفسيرا واحدا فقط للواقع: ذلك المجسد في العقيدة الدوغمائية المهيمنة للحزب ـ الدولة. أما في المجتمع المفتوح، فإن المطلوب من كل مواطن تشكيل نظرته للعالم، والمجتمع يحتاج إلى مؤسسات تسمح للناس من مختلف الآراء والمشارب والمصالح العيش معا في سلام. المهمة ضخمة إلى حد يستحيل فيه الانتقال من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح بخطوة واحدة ودون مساعدة خارجية. هذه الرؤية هي التي دفعتني إلى تكريس طاقاتي ومواردي كلها لتقديم مثل هذه المساعدة، لأن رؤيتي لم يشاركني بها الآخرون على نطاق واسع. وللأسف، لم يكن الغرب بمستوى الحدث. ونتيجة لذلك، لم تتحقق الفترة الانتقالية في معظم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

تنقيح الإطار

لم أغير رأيي حول فشل المجتمع الدولي في توفير المساعدة، لكن في المجالات الأخرى أجبرتني تجاربي على القيام بعملية تنقيح كبرى للإطار المفهومي الذي تبنيته. الإطار تعامل مع المجتمعين المفتوح والمغلق بوصفهما بديلين. أما الدرس الذي تعلمته فهو أن انهيار المجتمع المغلق لا يؤدي تلقائيا إلى المجتمع المفتوح؛ بل قد يؤدي إلى استمرار الانهيار والتفكك ليعقبهما نوع من الاستقرار. وبالتالي، فإن الفصل البسيط بين المجتمع المفتوح والمغلق ليس كافيا.

لا يتعرض المجتمع المفتوح لاختطار الإيديولوجية الدوغمائية والأنظمة الشمولية (التوتاليتارية) فقط، بل لأخطار انهيار المجتمع والدول الفاشلة. ستيفن هولمز، العالم المتخصص في العلوم السياسية الذي عمل في المؤسسة التي أنشأتها في روسيا، عبر عن الأمر بأسلوب بليغ في مقالته «ماذا تعلمنا روسيا الآن: كيف تهدد الدول الضعيفة الحرية»*. كانت تلك فكرة جديدة. فقد رأى كارل بوبر في الإيديولوجيات الشمولية (التوتاليتارية) وحدها أعداء للمجتمع المفتوح. وأقر الإطار الأصلي الذي وضعته بأن المبالغة في الحرية وقصور الغرض ربما يجعلان الإيديولوجيات الدوغمائية جذابة؛ لكن دون أن يأخذ في الحسبان أن انهيار المجتمع المغلق قد لا يؤدي إلى ظهور المجتمع المفتوح بل يفاقم التفكك والانهيار. وبدلا من التعامل مع المجتمعين المفتوح والمغلق كبديلين، توجب علي إعادة موضعة المجتمع المفتوح بوصفه معرضا للتهديد من الجهتين كلتيهما: المبالغة في الحرية وانتشار الفوضى والدول الفاشلة من جهة؛ والإيديولوجيات الدوغمائية والأنظمة الاستبدادية أو الشمولية (التوتاليتارية) من الأنواع كافة من

جهة ثانية. وأصبح المجتمع المفتوح يشغل مكانا وسطيا يعرضه للخطر من الجهات المتطرفة جميعا.

تناسب هذه البنية تماما نظرية الانتعاش ـ الانكماش المعدلة التي استخدمتها لتحليل نهوض وسقوط النظام السوفييتي: المجتمع المفتوح يكوّن حالات قريبة من التوازن تقع في منطقة محفوفة بالخطر بين عدم التوازن السكوني الجامد للمجتمع المغلق وعدم التوازن الدينامي للفوضى والتشوش. في هذا السياق، يشير التوازن بدلالته إلى صلة تجمع بين الواقع وبين إدراكه. أما الوضع القريب من التوازن فمتفوق على الأوضاع البعيدة عن التوازن لأنه يمكن المشاركين من التعامل بنجاح أكبر مع الواقع مقارنة بحالهم حين تكون آراؤهم بعيدة جدا عنه. ولربما لا يوافق المشاركون على هذا الحكم: حيث يفضلون الوهم الخداع؛ لكن في أي سياق، يمتلك أولئك الذين يكون فهمهم أقرب إلى الواقع فرصة أفضل في الظفر والنجاح.

يمكن مقارنة هذا التشطير الثلاثي: عدم التوازن السكوني الجامد، والقرب من التوازن، وعدم التوازن الدينامي، مع حالات الماء الثلاث: الجامد والسائل والغازي. المجتمع المغلق صلب متجمد، والمجتمع المفتوح سائل ومتحرك، والثورة فوضى وتشوش. التشبيه تخييلي بعيد الاحتمال، لكنه يخدم كتوضيح بياني. صحيح أن التشطير الثلاثي أشد تعقيدا من التقسيم الثنائي، لكنه يدمج العبر والدروس المستخلصة من تفكك وتصدع النظام السوفييتي.

إن توجب علينا التخلي عن التقسيم الثنائي بين المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق، فلماذا نستعمل تعبير «المجتمع المفتوح» لوصف الديمقراطيات

الليبرالية؟ ينبغي أن نتذكر أن عنوان كتاب كارل بوبر «المجتمع المفتوح وأعداؤه» قد تم اختياره بمحض الصدفة تقريبا. ونتيجة لذلك، أصبح المجتمع المفتوح يشير بدلالته إلى الأوضاع القريبة من التوازن. ومن المؤكد أن تعبير «المجتمع المفتوح» أكثر لطفا وأمانا في الاستخدام من تعبير «الأوضاع القريبة من التوازن»، لكن تعبير «الليبرالية الديمقراطية» قد يكون أكثر دقة. فقد استخدم على نطاق واسع في السياق الدولي، بالرغم من أن لفظة «ليبرالي» أصبحت تشير إلى شيء مذموم إلى حد ما في مجال السياسة الداخلية. المجتمع المفتوح لا يحمل الشحنة الإيديولوجية المرتبطة بلفظة «ليبرالي». وأنوي التشبث به لأنني أعد الحجة الابستمولوجية الكامنة وراءه مهمة، ناهيك من جميع الأنشطة التي مارستها مؤسساتي تحت اسمه.

يشابه المجتمع المفتوح في المدلول تقريبا الديمقراطية الليبرالية، لكنه يتضمن إطارا مفهوميا مفصلا ومعقدا لا يكون بالضرورة جزءا من مفهوم الديمقراطية الليبرالية. المجتمع المفتوح يستمد الحاجة إلى الديمقراطية الليبرالية من الإقرار بفهمنا القاصر أو بعدم عصمتنا. وهذا لا يتضح من تعبير «المجتمع المفتوح». فهو بحاجة إلى بيان بالحجة وإثبات بالبرهان. في الوقت ذاته، يصف تعبير «المجتمع المفتوح» مجتمعا مفتوحا على الخارج؛ يسمح بتدفق البضائع والسلع والأفكار والناس بحرية ودون قيود. كما يصف مجتمعا مفتوحا على الداخل، يسمح بحرية التفكير والحراك الاجتماعي. وباعتباره تعبيرا وصفيا، يفسر «المجتمع المفتوح» ذاته بذاته، لكن التحليل الابستمولوجي خلفه يتطلب تفسيرا وشرحا. لقد تطرقت إلى هذا الوصف التاريخي المطول من أجل تقديم مثل هذا الشرح التفسيري.

التحدي التالي

الإطار المعدل الذي أستخدمه حاليا كدليل مفهومي إرشادي معرض لتحديات مهمة. الأمر الذي يجبرني على المزيد من إعادة النظر والتفكير؛ لكن بدلا من اعتبار التحديات على مستوى التعميمات الصالحة في كل زمان ومكان، لسوف أتعامل معها كمشكلات تواجهنا (البشر عموما، وأنا وشبكة مؤسساتي على وجه الخصوص) في اللحظة الراهنة من التاريخ. هذه هي المقاربة التي أتبعها في معظم كتبي. فتوقع أن يكون إطار مفهومي صالحا وصحيحا وعابرا للزمان وقابلا للتطبيق في الظروف الراهنة سوف يناقض مسلمة الفهم القاصر أو عدم عصمة ـ ولا يشمل ذلك مسلمة اللاعصمة الراديكالية التي وضعتها فقط، بل توكيد كارل بوبر الأكثر اعتدالا على أننا ربما نخطئ. ولا يمكنني ـ كمشارك ـ تجنب التعبير عن أحكامي المسبقة والمتحيزة. فإذا زعمت أن آرائي صالحة وصحيحة وعابرة للزمان مثلما هو الإطار المفهومي الذي وضعته، فإن ذلك سوف يكذبه ويلغي صلاحيته ويبطل صحته. علاوة على أن الإطار لا يزعم الشمولية. على سبيل المثال، يفتقد أي اعتبار لعلاقات القوة/ السلطة. لذلك، لا يمكن أن يخدم كركيزة للتوصل إلى أحكام عملية.

ينبعث التحدي الذي يشغلني من مصدر غير متوقع: الولايات المتحدة. فمن كان يظن أن يشكل أقدم المجتمعات المفتوحة في العالم وأكثرها قوة ورسوخا وتجذرا، تهديدا لا لمفهوم المجتمع المفتوح في الداخل بل للسلام والاستقرار في العالم كله؟ لكن هذا ما حدث فعلا في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية. في كتابي السابق، حاولت وضع اللوم على عاتق إدارة بوش. فقد كان كتاب «فقاعة التفوق الأمريكي» محاجّة

سياسية حماسية أكدت فيها أن رفضنا لجورج بوش في الانتخابات الرئاسية لعام 2004 سوف يعني التبرؤ من سياساته ورفضها. وبالتالي، يمكننا أن نعزو تجاوزات إدارة بوش منذ الحادي عشر من سبتمبر – التي قارنتها مع المراحل المتأخرة من فقاعة سوق الأسهم – إلى انحراف ضلالي مؤقت نجم عن التجربة الصادمة للهجمات، ثم استغلالها بمهارة من قبل قيادة سيئة النية والقصد. لكن لم يحدث ذلك. فقد أعيد انتخاب بوش. وعلي الآن أن أطرح السؤال التالي: ما هو الخطأ فينا كمجتمع؟ لسوف أستكشف هذا السؤال في الجزء الثاني من الكتاب. وسيساعدني الإطار المفهومي الذي قدمته في الإجابة عن السؤال لأنه يحدد بعضا من النواقص والعيوب المتأصلة في المجتمع المفتوح. ذلك هو تبريري لأخذ القارئ في مثل هذه الرحلة الشاقة.

لا ينصب اهتمامي على الولايات المتحدة فقط، بل على العالم عموما. الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في العالم اليوم. وتضع «الأجندة» التي تستجيب لها بقية بلدانه. لكن إدارة بوش وضعت «أجندة» مغلوطة. ومن الصعب تحديدها بالضبط، لأنها مكونة من موضوعات متنوعة، لكن يسهل التوكيد على أنها تأخذ العالم في الاتجاه الخاطئ. بقاء الأصلح موضوع رئيس، والمفترض أن تحدد المنافسة، لا التعاون، من هو الأصلح. لكن هذه مقاربة خاطئة؛ وعالمنا المعولم ليس غابة تحكمها القوة العارية. هنالك بعض النظام في العالم، وتعتمد آلية عمله إلى حد كبير على سلوك القوة المهيمنة.

العولمة جعلت العالم يعتمد على بعضه بعضا بشكل يتزايد باطراد. ويواجه البشر تحديات لا يمكن مواجهتها إلا بزيادة التعاون فيما بينهم.

الولايات المتحدة ليست كلية القوة والقدرة، كما اكتشفنا (وبثمن باهظ) في العراق، لكن لا يمكن فعل الكثير على صعيد التعاون الدولي دون زعامة الولايات المتحدة، أو على الأقل دون مشاركتها الفاعلة. الأمر الذي يحملها واجبا خاصا ويلزمها بإظهار الاهتمام برفاه وسعادة العالم أجمع. بقية بلدان العالم لا تملك حق التصويت في الكونغرس، لكن واشنطن هي التي تقرر مصيرها ومصيره. وفي هذا الصدد، يذكرنا الوضع بالزمن الذي كانت فيه أمريكا مستعمرة بريطانية وخاضعة لنظام الضرائب دون تمثيل. الآن، أصبحت الولايات المتحدة قوة إمبريالية، وتحمل مسؤولية خاصة تجاه مصير العالم.

للإطار المفهومي الذي وضعته فائدة محدودة في مناقشة مشكلات النظام العالمي السائد. صحيح أنه يفسر فعلا لماذا لم تترافق قدرة الجنس البشري على حكم نفسه مع مقدرته على استغلال الطبيعة ـ شيء له علاقة بالانعكاس ـ لكنه لا يستطيع تقديم مخطط تفصيلي للحكومة العالمية. والإطار مبني على رؤية للعلاقات بين التفكير والواقع، ولا يكوّن نظرة شاملة للعالم. وعلى وجه الخصوص، لا يناسب التعامل مع علاقات القوة/ السلطة. ومع ذلك، لا يمكننا تجنب قضايا الحكومة العالمية. لقد تطرقت إليها في الماضي ـ لا سيما في كتابي «المجتمع المفتوح: إصلاح الرأسمالية العالمية». في الجزء الثاني من هذا الكتاب، سأقدم مراجعة وتنقيحا وتحديثا لكتابي السابق في ضوء التطورات التي حدثت مؤخرا. وبالرغم من أنني أتناول مجتمعا مفتوحا عالميا، إلا أن من الأوضح بالنسبة لي الآن ـ مقارنة بالوقت الذي ألفت فيه كتابي ذاك ـ أنني أناقش مشروعا سياسيا لا موضوعا ابستمولوجيا.